



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان:

أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) - دراسة تحليلية-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

تحت إشراف:

من إعداد:

- شرقق سمير

-بوطون هاجر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرقق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
بوالكور نورالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث والذي ألهمنا الصحة
والعافية والعزيمة.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم والتقدير العميق إلى أستاذنا المحترم
"شرق سمير" لما منحه لنا من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع.

كما نخص بالشكر كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة على نصحتهم لنا، كما نوجه امتنان خاص
لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على جهودهم الفعالة معنا.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا والصلاة والسلام
على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد
إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار، وستبقى كلماتك
نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والذي العزيز
إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ربحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها
وحنانها وأنارت لي درب حياتي بحبها أمة الغالية حفظها الله وأطال عمرها
إلى زوجي العزيز عبد الرحمان الذي تقاسم معي حلو الحياة ومرها والذي شجعني
على إستكمال مشواري الدراسي
إلى إبني تيم داوود شمعة بيتي حفظك الله لي وأنت فيك خصالا حميدة
إلى من جمعني معهم ظلمات رحم واحد إخوتي: إسمهان، شعيب، سلوى، أيوب،
حسام، إدريس ولأولادهم وأزواجهم حفظهم الله
إلى روح جدتي، من إحترقت بفراقها رحمك الله أختي وإبنة خالتي هيام وأسكنكما
فسيح جنانه وإلى كل قريب وبعيد ولكل صديقاتي

ملخص الدراسة:

عنوان الدراسة: أثر سعر الصرف على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) - دراسة تحليلية-

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي (التضخم، الإنفاق الحكومي، الإستثمار الأجنبي المباشر، الإنفتاح التجاري) خلال الفترة (1990-2020) من خلال الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وقد توصلنا إلى:

_ أنه كلما إنخفضت قيمة العملة يرتفع معدل التضخم.

_ كلما إرتفع سعر الصرف يرتفع الإنفاق الحكومي.

_ لا يؤثر سعر الصرف في تغيير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر.

_ العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وعمليات التجارة الخارجية هي علاقة طردية ضعيفة.

الكلمات المفتاحية:

التضخم، الإنفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، الانفتاح التجاري.

The study summary

Study title : The impact of the exchange rate on some macroeconomic indicators in Algeria during the period (1990-2020) – an analytical study –

This study aims to analyze the impact of the exchange rate on some macroeconomic indicators (inflation, government spending, foreign direct investment, trade openness) during the period (1990-2020) by relying on the descriptive and analytical approach. We have concluded:

_ The lower the value of the currency, the higher the rate of inflation.

_ The higher the exchange rate, the higher government spending.

_ The exchange rate does not affect the movement of foreign direct investment.

_ The relationship between exchange rate fluctuations and foreign trade operations is a direct relationship.

Key word:

Inflation, government spending, foreign direct investment, exchange rate, trade openness.

الفهرس

	الإهداء.
	الشكر.
	الملخص.
	الفهرس.
	قائمة الجداول.
	قائمة الأشكال.
أ-ج	مقدمة.
7	الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي
7	تمهيد الفصل الأول.
8	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف و سوق الصرف الأجنبي.
8	▪ المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهم وظائفه و أنواعه.
12	▪ المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف.
14	▪ المطلب الثالث: تعريف سوق الصرف الأجنبي والمتدخلون فيه.
15	▪ المطلب الرابع: أنواع سوق الصرف الأجنبي وأهم وظائفه ومخاطره.
20	المبحث الثاني: أهم النظريات المحددة لسعر الصرف.
20	▪ المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.
23	▪ المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.
24	▪ المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر الدولي.
26	المبحث الثالث: مؤشرات الاقتصاد الكلي.
26	▪ المطلب الأول: التضخم.
27	▪ المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي.
29	▪ المطلب الثالث: الإنفتاح التجاري.
30	▪ المطلب الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر.
34	المبحث الرابع: الدراسات السابقة.
36	ملخص الفصل الأول.
38	الفصل الثاني: سعر الصرف الدينار الجزائري واثره على بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي
38	تمهيد الفصل الثاني.

39	المبحث الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1989-2020.
39	▪ المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر خلال الفترة 1989-2000.
40	▪ المطلب الثاني: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020).
43	المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الإقتصاد الكلي.
43	▪ المطلب الأول: أثر سعر الصرف على التضخم والإنفاق الحكومي في الجزائر.
51	▪ المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على الإستثمار الأجنبي المباشر و الإنفتاح التجاري في الجزائر.
58	خلاصة الفصل الثاني.
60	خاتمة.
63	المراجع.

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
38-37	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)	01
41-40	يوضح تطور معدلات التضخم وسعر الصرف في الجزائر (1990-2020)	02
45-44	تطور النفقات العامة وسعر الصرف خلال الفترة(2020_1990)	03
49-48	يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف خلال الفترة (2020_1990)	04
51	يوضح مرونة الصادرات مقومة بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار خلال الفترة(2006-2020)	05
54-53	مرونة الواردات مقومة بالدولار بالنسبة لسعر الصرف الدينار خلال الفترة(2006-2020)	06

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
29	العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي	01
32	تأثير الإستثمار الأجنبي على التنمية الإقتصادية	02

المقدمة

مقدمة :

ظلت الدول المتقدمة هي الوحيدة التي تتحكم في الإقتصاد العالمي، من خلال سيطرتها على التبادلات الخارجية التي تكيفها وفقا لمتطلباتها، بحيث هذه المبادلات تقوم إلا بوجود مؤشر للتبادل يعرف بسعر الصرف، حيث يعتبر هذا الأخير أداة ربط بين إقتصاديات الدول المختلفة، وانعكاسا لقوة وتنوع الإقتصاد، ومن أهم المؤشرات النقدية التي تعكس قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى.

لذلك فإن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف لها آثار خطيرة ليس فقط على الوضع الخارجي للدول، ولكن أيضا على ظروفها الداخلية من خلال التأثير على المؤشرات الإقتصادية المختلفة. ولقد ظهر سوق الصرف الأجنبي من خلال التبادل بين وحدات النقد المحلي و وحدات النقد الأجنبي، وفي هذا السياق ظهرت العديد من النظريات التي حاولت إعطاء تفسيراً لهذه التقلبات في ظل الترابط بين السياسات الإقتصادية الداخلية والخارجية لدول العالم ومن هذه النظريات (القوة الشرائية- أثر فيشر الدولي).

ولعل الواقع الإقتصادي التي تعيشه الجزائر يعكس العلاقة بين سعر الصرف والقوة الشرائية للعملة الوطنية، فالقدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جدا وهذا ما يؤكد تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي وباقي العملات الدولية، ولعل السبب الرئيسي لذلك يمكن التخفيض المستمر في قيمة الدينار، كإجراء حتمي لتصدي لأثر الصدمات النفطية وتراجع إيرادات المحروقات. وأظهرت الدراسات وجود عدة تأثيرات متبادلة بين تقلبات سعر الصرف ومتغيرات الإقتصاد الكلي، بحيث يعد إرتفاع معدلات التضخم مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول العالم سواء النامية أو المتقدمة.

وكباقي الدول سعت الجزائر لتحقيق معدلات تضخم معقولة مع تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد والعرض بالإضافة إلى إنشاء هيكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الإستثمار، وإتباع سياسات إقتصادية مناسبة تشجع المستثمرين الأجانب على توطین استثماراتهم فيها.

ولقد سعت أيضا الجزائر لتحسين اقتصادها، إنطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف مناحي الإقتصاد وهو ما يظهر جليا من خلال الإنفاق الحكومي وما تضخه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات قصد تنظيم نشاطها، لذا يعد الإنفاق الحكومي أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي.

ولقد عرف الإنفتاح التجاري أي التجارة الخارجية في الجزائر تغيرات سياسية وتشريعية، حيث تميزت علاقاتها التجارية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة حوالي 98%، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي أما الواردات فإن معظمها بالأورو، مما جعل الجزائر

في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات ومن بينها ضعف القدرة الشرائية لعائدات النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات.

وفي ظل هذه التطورات برزت عدة علاقات بين كل من سعر الصرف الجزائري ومتغيرات الإقتصاد الكلي.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن وضع الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما تأثير سعر الصرف على مؤشرات الإقتصاد الكلي (التضخم، الإنفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي

المباشر، الإنفتاح التجاري) في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

ومن هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

_ ما هو سعر الصرف وماذا نقصد بسوق الصرف الأجنبي؟

_ كيف يؤثر سعر الصرف على التضخم والإنفاق الحكومي في الجزائر؟

- كيف يؤثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- كيف يؤثر سعر الصرف على التضخم؟

- كيف يؤثر سعر الصرف على الإنفاق الحكومي؟

- كيف يؤثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- كيف يؤثر سعر الصرف على الإنفتاح التجاري؟

أسباب اختيار الموضوع:

_ التطرق إلى وضعية الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل مؤشرات الإقتصاد الكلي و مع تسليط الضوء على سياسة سعر صرف دينار.

_ الميول الشخصي للدراسة ذات الطابع القياسي.

_ يرتبط الموضوع بسعر الصرف الذي يعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسة الإقتصادية.

_ تنمية المعرفة الذاتية بما يخص مواضيع الإقتصاد الكلي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى

_ معرفة أهم التطورات التي حصلت في سعر صرف الدينار والتضخم والإنفتاح التجاري والاستثمار

الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2020).

_ الكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار وبعض مؤشرات الإقتصاد الكلي (التضخم-

إستثمار أجنبي مباشر-إنفاق حكومي-إنفتاح تجاري).

_ تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم سعر الصرف وبعض مؤشرات الإقتصاد الكلي (التضخم- انفتاح تجاري-إنفاق حكومي-إستثمار أجنبي مباشر).

أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة وصل في العلاقات الدولية، كونه يمثل أهم عنصر في توجيه المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الإقتصادي لأي دولة داخليا أو خارجيا ويعكس مدى سلامة الأسس الإقتصاد والسياسات المالية والنقدية المتبعة، كذلك من خلال التأثير على مختلف مؤشرات إقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بالانفتاح التجاري والتضخم والإنفاق الحكومي وإستثمار أجنبي مباشر.

حدود الدراسة: فيما يخص الإطار زمني فقد حددت الفترة (1990-2020) وتم إعتداد هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة انفتاح السوق والاندماج في الإقتصاد العالمي.

صعوبات الدراسة: تم مواجهة عدة صعوبات نذكر أهمها في صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الإقتصاد الكلية للاقتصاد الجزائري.

منهجية الدراسة:

تماشيا مع طبيعة البحث الذي يعرض في جزءه النظري المفاهيم العامة حول سعر الصرف وكذلك تحليل بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية تم إعتداد المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل الدراسة:

تضمنت الدراسة فصلين تناول كل منها ما يلي:

الفصل الأول الذي كان بعنوان عموميات عموميات حول سعر الصرف وبعض مؤشرات الإقتصاد الكلي تضمن 4 مباحث جاء فيها عدة عناصر أهمها ما جاء في المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف، أنواعه، سياسة سعر الصرف وعن سوق الصرف الأجنبي وأقسامه ومخاطره ، أما المبحث الثاني فتحدث عن أهم النظريات المحددة لسعر الصرف، أما في المبحث الثالث تحدثنا عن مؤشرات الإقتصاد الكلي وتناولنا في المبحث الرابع بعض من الدراسات السابقة.

أما في الفصل الثاني فكان بعنوان: أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات إقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وتضمن مبحثين بحيث تحدثنا في المبحث الأول عن سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1989-2020 (تطور سعر الصرف)، وتحدثنا في المبحث الثاني عن تحليل أثر سعر الصرف الدينار على بعض المتغيرات الإقتصاد الكلي.

الفصل الأول

تمهيد:

إن إتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياسا للقيمة أمر سيهل بقسط كبير في المعاملات الإقتصادية والتجارية والتي تتم بين الأعوان الإقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر بإستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف ولهذا نحاول التطرق أولا في هذا الفصل إلى ماهية سعر الصرف ومؤشرات الإقتصاد الكلي ومن هذا تم تقسيم الفصل إلى 4 مباحث:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف و سوق الصرف الأجنبي.

المبحث الثاني: أهم النظريات المحددة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: مؤشرات الاقتصاد الكلي.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي

إهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف الذي يعتبر الشريان الرئيسي للتجارة الخارجية فهو مقياس يسهل المعاملات الإقتصادية بحيث عادة ما يكون موضوع إستقرار سعر صرف العملة من أهم مشاغل الدولة لأنه يساهم في تمويل التجارة الخارجية. وقد حاز موضوع سعر الصرف بأهمية كبيرة في أدبيات علم الإقتصادية لذا يتم التطرق إليه في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهم وظائفه وأنواعه

يمكن إعطاء مفهوم واضح لسعر الصرف وذكر أهم وظائفه فيما يلي

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

إن سعر الصرف لديه تعاريف عدة نذكر أهمها:

1. التعريف الأول: يعرف سعر الصرف بأنه كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أي أنه هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني¹.
 2. التعريف الثاني: يقصد بسعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبذل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، أي أنه هو السعر الذي يتم به شراء وبيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى².
 3. التعريف الثالث: كما يمكن تعريفه على أنه عدد الوحدات من عملة م الواجب رفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ولسعر الصرف سعر شراء وسعر بيع³.
- ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة عن النسبة التي تتم على أساسها مبادلة العملة الوطنية لعملة أجنبية وعلى اعتبار أنه لا يمكن استخدام عملة وحيدة في المبادلات الدولية يجب أن يتم اللجوء إلى عملية المقارنة بين العملات التي تتم بواسطتها المبادلات وبالتالي فعملية المقارنة هذه تعتبر أساس عملية صرف العملات.

¹ عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن 2013، ص 53-54.

² محمد كمال الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي" منشأة المعارف، مصر 2004، ص 17.

³ مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية دولية، كلية علوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة دكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة تلمسان، الجزائر 2011-2012، ص 6.

الفرع الثاني: أهم وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف وظائف عديدة يمكن ذكر أهمها في ما يأتي

أولاً: وظيفة قياسية: لا تقتصر وظيفة سعر الصرف على عملية تحويل العملات إلى بعضها البعض بل يستخدم أيضاً لغرض قياس الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية، ويشكل سعر الصرف قاعدة مهمة لقياس الفعالية المباشرة للتجارة الأجنبية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية¹.

ثانياً: وظيفة تطويرية: من خلال هذه الوظيفة يؤثر سعر الصرف على التركيب السلي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار إذ تتلخص هذه الوظيفة في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة يمكن توفيرها عن طريق الإستيراد بسعر أقل من السعر المحلي وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلي الجغرافي للتجارة الخارجية للدولة².

ثالثاً: وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي وذلك بفضل إرتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم فمثلاً عند إرتفاع الدولار مقابل الدينار الجزائري وبإفتراض أن الجزائر تستورد الحبوب من و.م.أ فستضطر الجزائر إلى دفع زيادة في الدولارات على إستيرادها تعادل نسبة الإرتفاع في قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري مما يؤثر على إحتياجات الجزائر من الدولار³.

ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن الوظائف الثلاثة لسعر الصرف تكمل بعضها بحيث يقوم سعر الصرف بقياس ومقارنة القوة الشرائية للعملة الأجنبية. وهذا ما يساعد على معرفة القطاع الذي يتمتع بوفرة في عوامل الإنتاج والذي يحتاج إلى تطوير وبذلك تخصص الدولة في القطاع الأقل تكلفة وأكثر ربحية تطوير السلعة الأرخص في السوق المحلية مقارنة بنفس السلعة في الأسواق الأجنبية.

¹ إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الإقتصاد الدولي، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر 2008، ص307.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن مصرية، لبنان 2013، ص 26-27.

³ المرجع نفسه، ص27.

الفرع الثالث: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

إن أهمية سعر الصرف جعلته يحظى بالكثير من الإهتمام من قبل صانعي السياسات الإقتصادية بحيث أن سعر الصرف هو الكمية أو المقدار من عملة معينة الذي يجب دفعه للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى وهذا لا يعني أن هناك سعر صرف واحد لكل عملة ولكن يوجد العديد من أسعار الصرف للعملة الواحدة حسب ظروف السوق وطريقة التعامل في كل عملة ويمكن تقسيم أسعار الصرف إلى عدة أنواع.

أولاً: أنواع سعر الصرف

توجد عدة أنواع من سعر الصرف نذكر أهمها السعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الحقيقي وسيتم التكلم عليها فيما يأتي¹:

1: سعر الصرف الاسمي: سعر الصرف الاسمي هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، بمعنى أن عمليات شراء وبيع العملات تتم حسب أسعار هذه العملات ويتم تحديد السعر الاسمي للعملة ما حسب الطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير العرض والطلب وكذلك تبعاً لنظام الصرف المتبع ونقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين²:

1. سعر صرف رسمي: أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
2. سعر صرف موازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا الأمر يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.
- 2: سعر الصرف الحقيقي: يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية والتغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغير في سعر الصرف الإسمي المعدل بالفروقات في معدلات التضخم في كلا البلدين، ومنه فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تقيس القدرة المنافسة الأمر الذي يسهل على المتعاملين الإقتصاديين إتخاذ قراراتهم.
- 3: سعر الصرف الفعلي: يعرف بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة من العملة الأجنبية، كما يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي ت متوسط

¹ نادية سحاب، التوازن النقدي وسعر الصرف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، فرع الإحصاء والإقتصاد التطبيقي شعبة التحليل الإقتصاد، كلية علوم إقتصاد والتسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر 2008-2009، ص29.

² فاطمة الزهراء بن مجودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الإقتصاد (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصاد تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009-2010، ص7.

التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى¹.

4: سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف²

هناك عدة عوامل نذكر منها

1: التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: بحيث حينما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة للواردات سيؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة والعكس صحيح.

2: التغيرات في معدلات التضخم: يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فمثلا حينما يرتفع مستوى الأسعار في بلد ما في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقرا سيدفع هذا المستهلكين المحليين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية بسبب إنخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية، وبالتالي يزيد الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية.

3: التغيرات في معدلات الفائدة الحقيقية: ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة، فإذا إرتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإن بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالإرتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على إستبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك للحصول على الأرباح في السوق الأجنبي³.

¹ محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي لدينار وإنعكاساته على تطور وصعوبة عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2003-1990)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، تخصص نقود ومالية، قسم علوم إقتصاد، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر 2004-2005، ص ص 105-106.

² مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة 1997، ص ص 121-125.

³ بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2003، ص 23.

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف

تتبع السلطات النقدية سياسة سعر الصرف لأنها تعتبر من أهم السياسات الإقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف

سياسة سعر الصرف هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام بإختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الإقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها وأهمها الحفاظ على إستقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الإقتصاد وتعيين إستخدامها مع وسائل أخرى¹.

الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

نذكر أبرز الأهداف²:

1. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى تكوين ما يسمى بالحلقة الفاصلة للعملة القوية، وتم إعتادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا إنطلاقا من سنة 1983 وتتخلص هذه الظاهرة في المراحل التالية:
 - _ إنخفاض في مستوى التضخم المستورد بسبب إنخفاض تكاليف الإستيراد.
 - _ تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتضاعف الأرباح.
 - _ تمكن المؤسسة من ترشيد أداء الإنتاج في المدى المتوسط وتحقيق عوائد إنتاجية.
2. تخصيص الموارد:
 - _ جعل الإقتصاد أكثر تنافسية وبالتالي تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا لتصدير.
 - _ تقليل عدد السلع التي تم إستيرادها، وزيادة الإنتاج المحلي لسلع التي كانت تستورد (إحلال و إرادات) والسلع التي يمكن تصديرها.
3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف الحقيقي دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات فتوجد حالتين له:
 - _ إنخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي ينتج عنه إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية ، زراعة) وبالتالي تتخفف القدرة الشرائية للعمال (إنخفاض الدخل الحقيقي).

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص10.

² علي بوعبد الله، أثر الأسواق المالية الناشئة على إستقرار سعر الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الإقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر 2013-2014، ص ص 101-103.

_ إنخفاض سعر الصرف الإسمي (إرتفاع سعر الصرف الحقيقي) الذي ينتج عنه إنخفاض القدرة التنافسية، فيؤدي بدوره إلى إرتفاع القدرة الشراكية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص إستثمارها.

4. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي إعتداد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية فلقد قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام بإعتداد سياسة العملة القوية، كما إعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

المطلب الثالث: تعريف سوق الصرف الأجنبي والمتدخلون فيه

لمقارنة سعر الصرف لدولة ما بسعر صرف الدول الأخرى (دولة أخرى) كان لابد من وجود مكان يضمن تفعيل هذه المعاملات وغيرها وهو ما يطلق عليه بسوق الصرف الأجنبي.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي والمتدخلون فيه

إن سعر الصرف يعبر عن قيمة وحدة واحدة من العملة الوطنية مقابل وحدات من العملة الأجنبية فبموجب القيم السوقية أو المقررة تتم عمليات تبادل العملات في أسواق الصرف الأجنبي.

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي

هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي¹.

بمعنى تسهيل إستبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، أي هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلب لعملة الوطنية والطلب على النقد الأجنبي عرض العملات الوطنية². وسوق الصرف لا يوجد مكان محدد له حيث تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينهما عن طريق شبكات إتصال أو أقمار صناعية تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية³.

ثانياً: المتدخلون في سوق الصرف

يتدخل في سوق الصرف عدة أطراف نذكر منها ما يلي

1: المحركون الإمتيازيون: هي البنوك التجارية التي تجمع أوامر الزبائن لشراء أو لبيع العملات يبقى للبنك الإختيار الواسع بشأن الوقت والمكان، سوق محلي أو خارجي و يمكن للتبادل أن يكون بين عملتين أو المرور لعملة وسيطة من أجل الإستفادة من الفرق في السعر أو من أجل السهولة عندما يقل تداول العملتين فيلجأ إلى عملة دولية.

2: الوسطاء المعتمين: وهي المنشأة المالية التي تسمح لها السلطات النقدية بالقيام لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها، بعمليات على العملات الصعبة.

3: السماسرة: تدخلهم ليس إجباري ولكن يسهل عملية تكامل الأوامر⁴.

4: البنك المركزي: البنك المركزي إما مشتري وإما بائع لعملات أجنبية كجزء من إدارة إحتياطات الدولة ونقدية حساباتها من العملات الأجنبية، وأحيانا تكون البنوك المركزية بائعا أو مشتريا للعملات الأجنبية

¹ دومينيك سلفادور، الإقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة 1993، ص146.

² سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الطبعة2، الدار المصرية اللبنانية القاهرة1994، ص25.

³ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصاد الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003، ص108.

⁴ بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات مصرفية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص125.

لتنفيذ بعض السياسات المتعلقة بعملتها الوطنية مثل المحافظة على أسعار الصرف عملتها ضمن حدود معينة كما أنها تدخل في ظل تقويم العملة ومنه مما سبق يمكن إستنتاج أن البنك المركزي يعتبر المتدخل الذي يؤثر بشكل كبير في سوق الصرف الأجنبي بسبب أن لديه العديد من الوظائف المهمة والحساسة التي تمس إستقرار العملة فيعتبر الممثل الرئيسي لدولة في سوق الصرف الأجنبي والقائمة بأعمالها.

المطلب الرابع: أنواع سوق الصرف الأجنبي وأهم وظائفه ومخاطره

هناك عدة أنواع في سوق الصرف نذكر أهمها

الفرع الأول: أنواع سوق الصرف الأجنبي

أولاً: سوق الصرف العاجل: وهو سوق يتم فيه تبادل العملات فيما بينها بسعر يتفق عليه الآن، ويكون التسليم بعد يومي عمل لاحقين ليوم إتمام العملية، ويسمى السعر المتعامل به سعر الصرف العاجل، أخذا بعين الإعتبار أن يوم السبت والأحد عطلة ويعود ذلك لأسباب تنظيمية وإدارية ولأن إغفال أي نقطة في تنفيذ العملية ستكون نتائجها مكلفة للأطراف المتعاملة بها كما أنه يمكن التعامل على أساس التسليم في نفس اليوم أو يوم العمل التالي حيث يمكن إعطاء أسعار للمتعامل على هذين الأساسين إذا تم طلبها.

ثانياً: سوق الصرف الآجل: (المستقبلي): وهي الأسواق التي يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجلة، حيث يتم فيها من الآن الإتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً لسعر الصرف الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف العاجلة وأسعار الصرف الآجلة، نفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الأمريكية للشخص آخر مقابل الدينار الجزائري طبقاً لسعر الصرف العاجل، فمعنى ذلك أن البائع والمشتري يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال أما إذا تم الإتفاق على أن التعامل يتم على أساس أسعار الصرف الآجلة، فإن معنى ذلك أن يشتري شخص من شخص آخر كمية من الدولارات على أن يتم التسليم في فترة لاحقة¹.

ويأخذ بعين الإعتبار بالإضافة إلى سعر الصرف العاجل لحظة إبرام العقد، تكلفة الإنتظار

الحالة الأولى: سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف العاجل

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + علاوة

الحالة الثانية: سعر الصرف الآجل أصغر من سعر الصرف العاجل

سعر الصرف العاجل - الخصم

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص 59.

الفرع الثاني: أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي

يقوم سوق الصرف الأجنبي بعدة وظائف يمكن حصرها كما يلي¹

أولاً: تسوية المدفوعات الدولية: حيث يتم أولاً تحديد الأثمان الدولية لتبادل عبر العرض والطلب ويتم بعدها تقييم المبادلات وتحديد سعر الصرف، وهكذا يتكون سوق دولي آخر ملازم لسوق التبادل والتجارة هو سوق النقدية الدولية، ويصبح تحديد هذا السعر شرطاً أولياً لإمكانية إتمام المبادلة الدولية، وبعد ذلك يتم تحديد العملة الدولية المقبولة من جميع الدول والتي لها قوة شرائية دولية (الإحتياجات الدولية أو السيولة الدولية) لتسوية المدفوعات المترتبة عن هذه المعاملات ويتم تقييد هذه المعاملات في ميزان المدفوعات².

ثانياً: التغطية: وهي تلك العمليات التي تتم بقصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف وهو ما يطلق عليه أحياناً بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناءً على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة وتوجد عدة أساليب وتقنيات تستخدم في تغطية مخاطر الصرف منها³:

1. تقنيات داخلية لتغطية مخاطر الصرف: يقصد بها الطرق التي يمكن للمؤسسة إستخدامها والتأثير فيها لتقليل خطر الصرف فبالإضافة لدور العملة المستخدمة في التعاملات يمكن الإشارة إلى مكانة المؤسسة في التفاوض وبالتالي فالشروط التي توضع كنقاط أساسية في العقود التجارية يمكنها أن تلعب دوراً حاسماً في توزيع العوائد وفي تقاسم هذه المخاطر.

2. التقنيات الخارجية لتغطية مخاطر الصرف: هي التقنيات التي تستوجب اللجوء إلى المؤسسات والتنظيمات الخارجية بالنسبة للمؤسسة، وقد تتعدد وتتوسع هذه الأساليب نتيجة التطور المستمر الذي شهده المحيط النقدي الدولي والنمو الكبير والمعقد للأسواق المالية.

ثالثاً: المضاربة: تكمن المضاربة في سوق الصرف في التعرض الإداري لخطر الصرف بهدف تحقيق ربح، إذن عملية المضاربة هي عكس عمليات التغطية فبينما الشخص الذي يقوم بعملية التغطية إنما يسعى لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي فإن عمليات المضاربة تسعى إلى مخاطر الصرف الأجنبي أو

¹ دومينيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² مصطفى درشدي شبيحة، الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)، الدار الجامعية الجديدة، مصر دون سنة نشر، ص ص 21-22.

³ المرجع نفسه، ص 22.

تسعى إلى الوضع المفتوح وذلك على أمل أن تتمكن من تحقيق الأرباح وهناك نوعان من المضاربة نذكرها كما يأتي¹:

1. المضاربة المؤدية إلى إستقرار سوق الصرف:

وهي التي تسود في حالة سريان الظروف الطبيعية حيث أن سعر الصرف الذي يرتفع أو ينخفض عن مستواه التوازني لا بد أن يعود إليه لأن المضاربين يتحركون لبيع العملة التي إرتفع سعر صرفها لسبب طارئ.

2. المضاربة المؤدية إلى عدم إستقرار سوق الصرف:

يسود هذا النوع من المضاربة عندما تغلب حالة غير مألوفة من التوقعات حول حركة سعر الصرف، بحيث أن تحرك سعر الصرف بعيد عن التوازن هذا يؤدي إلى إنطلاق حركة في سوق الصرف تدفع السعر للإبتعاد عن مستواه التوازني.

رابعاً: عمليات التحكم (الموازنة): وكما ذكرنا سابقاً أن سعر الصرف بين أي عمليتين إنما يبقى واحد في مختلف المراكز النقدية بواسطة عمليات التحكم ويتم شراء العملة في المركز النقدي الذي يكون فيه سعرها منخفض وذلك بقصد إعادة البيع فوراً في السوق النقدي حيث سعر هذه العملة أكثر إرتفاعاً وذلك بقصد تحقيق ربح².

الفرع الثالث: مخاطر سوق الصرف الأجنبي

تكون النشاطات التي تتم خارج الإقليم الوطني عرضة لتقلبات الناتجة عن عدم معرفة التطورات المستقبلية لسعر الصرف وخطر الصرف، ذلك في ظل نظام الصرف المرن ومنه تطرقنا إلى إعطاء تعريف لخطر الصرف وأنواعه.

أولاً: مفهوم خطر الصرف

تعددت التعاريف التي تشرح مفهوم خطر الصرف والتي سيتم ذكر أهمها:

يعرف خطر سعر الصرف على أنه " ذلك المبلغ من الخسارة الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف بين العملة الوطنية وعملة أجنبية أخرى أو عدة عملات"³.

ويمكن تعريف خطر الصرف بأنه " ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغييرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملة الصعبة"¹.

¹ مجيد عدنان زكي أمين، الإقتصاد الدولي النظرية والتطبيق، دار الإثراء لنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص ص 161-164.

² المرجع نفسه، ص 165.

³ Vicent debels, et autres, les risques financées de l'entreprise Edition economica, paris, France 1992; p: 266.

كما تعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها تمثل إحتمال تحمل الخسائر بسبب التغييرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى².
ومن هذه التعاريف يمكن القول أن خطر سعر الصرف هو الخطر المتعلق بالربح والخسارة الناتج عن تغييرات سعر الصرف.

ثانيا: أنواع مخاطر الصرف

يكون هناك خطر في سعر الصرف لما يكون هناك إنخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت الفوترة في عقد التصدير والخطر الآخر هو لما يكون هناك إرتفاع لقيمة العملة الأجنبية وهنا يؤثر على حجم الصادرات وفيما يلي أهم أنواع مخاطر سعر الصرف.

1. مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية: كل دولة تباشر عمليات تصدير أو إستيراد مفوترة لعملة تختلف عن عملتها الوطنية فهي معرضة لخطر الصرف التجاري حيث أن تسديد هذه العمليات يمكن أن يتم بسعر صرف مختلف عن سعر الصرف لحظة عقد الصفقة إذن خطر الصرف بذلك هو نتيجة الفرق الزمني الذي يمكن أن يوجد بين تسديد هذه العمليات والإتفاق عليه³.

2. مخاطر الإئتمان: ينص عادة في عقود الإئتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على إلتزام للطرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد وهناك مخاطر تنشأ من إحتمال لعدم وفاء أي الطرفين بإلتزامه في الوقت المحدد، ويمكن تقليل هذه المخاطر أو الحد منها عن طريق مراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كإئتمان للأطراف الأخرى والتمييز بين مبالغ الإئتمان الممنوح لعمليات السوق النقدي، كما أنه في إطار التعامل الدولي يجب على البنوك أن تأخذ بالحسبان أيضا المخاطر الخارجية والمتمثلة في مجموع المبالغ التي يمكن منحها للدولة معينة من الدول التي يجري التعامل معها⁴.

3. مخاطر التشغيلية: تعتمد على تقييم أثر التغييرات في سعر الصرف على الصفقة التي لم يتم الإتفاق عليها بعد، ولتحديد هذه المخاطر يكون من الضروري قياس التغير في التدفقات النقدية

¹ عماد الدين صبحي السيد، إنعكاسات صدمات الصرف على حركة الأسعار في ظل السياسة النقدية حالة مصر، مذكرة ماجستير في التجارة، مصر 2009، ص33.

² قاسم هاشم صبيحة وآخرون، التحوط المالي لمخاطر أسعار الصرف بإستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد25، العراق2009، ص03.

³ إعتصام جابر الشركجي، ومحمد علي إبراهيم العماري، إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي بإستخدام أدوات التحوط المالي : دراسة تحليلية مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلة الثامن، العدد23، الفصل الثاني، جامعة بغداد، العراق2013، ص24.

⁴ مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 133.

المستقبلية المتوقعة إستجابة للتغيرات في سعر الصرف، وتعرف هذه المخاطر على أنها تأثير التغيرات غير المتوقعة لأسعار الصرف في التدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات الحقيقية للشركات الوطنية والخاصة ومركزها التنافسي¹.

¹ إعتصام جابر الشكرجي ومحمد علي إبراهيم العماري، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثاني: أهم النظريات المحددة لسعر الصرف

أدى تعدد المؤسسات النقدية التي إتخذت إجراءات مختلفة تم على أساسها إختيار القاعدة النقدية، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية والمالية المختلفة المقدمة في تحديد قيمة العملة، إلى تعدد النظريات التي تفسر تكوين العملة لسعر الصرف.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

تم تطوير نظرية تعادل القوة الشرائية من قبل الإقتصادي (Gustavcassel)، واكتسب المزيد من الإهتمام في أوائل التسعينات.

الفرع الأول: مضمون نظرية تعادل القوة الشرائية وصيغها

أولاً: يعتقد (كاسيل) أن سعر أي عملة يتم تحديده وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلي مقارنة بقوتها الشرائية الأجنبية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة أي دولة أخرى يتم تحديدها وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من البلدين، أو بعبارة أخرى فإن سعر الصرف الحقيقي لأي من السوق المحلي والقوة الشرائية للعملة في الأسواق الخارجية.

ويوضح مما سبق أن تعادل القوة الشرائية لا تساوي سعر التعادل، بل مجرد علاقة أو نسبة بين الأرقام القياسية في الدولتين والتي تتصف بالتغير بمعدل ثابت دون وجود سنة أساس أو علاقة بين هذه الأرقام في الدولتين¹.

ويكون سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية كالآتي²:

$$SA=PD/PF \quad \dots (1)$$

$$S=S_{t-1} Pd/Pr$$

حيث أن:

• SA تعادل القوة الشرائية المطلق في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية لكل وحدة من

العملة الأجنبية)

PD = مستوى السعر المطلق بالبلد الأصلي

PF = مستوى السعر المطلق بالبلد أجنبي

S = تعادل القوة الشرائية النسبي في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من

العملة الأجنبية)

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1984، ص 47.

² بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان 2003، ص ص 136-137.

- Pd = الرقم القياسي للسعر بالبلد الأصلي في الفترة الراهنة
- Pr = الرقم القياسي للسعر بالبلد أجنبي في الفترة الراهنة
- $St-1$ = قيمة متأخرة لسعر الصرف

ومن الممكن وضع رقم قياسي للسعر النسبي SPI والذي هو عبارة عن سعر الصرف ولكن بعد تعديله لإستخدامه في الحكم على التقييم المنخفض أو المفرط لعملة بالقياس إلى فترة الأساس ويأخذ بالشكل:

$$SPI = Pr/Pd \cdot S/St-1$$

وحسب هذه النظرية فإن مستوى الأسعار المحلية يتكافئ مع سعر الصرف مضروب في مستوى الأسعار العالمية وكما هو معروف فإن قياس مستويات الأسعار عن طريق إستخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار. ترتكز هذه النظرية على مبدأ بسيط وهو أن قيمة العملة يتم تحديدها على أساس قوتها الشرائية، وبالتالي يتم تحديد العلاقة بين عملتين وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من البلدين، ومن يعني سعر الصرف المتوازن في وقت معين أن القوة الشرائية للعملتين متساوية¹.

ثانيا: صيغ نظرية تعادل القدرة الشرائية

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين هما كما يلي:

1. الصيغة المطلقة: تقوم على أساس المساواة في مستويات الأسعار بين الدول، حيث أن سعر الصرف بين منطقة اليورو والولايات المتحدة يساوي مستوى السعر في منطقة اليورو مقسوما على مستوى الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية وكمثال على ذلك نفترض أن مستوى السعر هي 1,3 لكن سعر الصرف بين اليورو و الدولار هو 1,5 فعدت تطبيق نظرية تعادل القوى الشرائية فإنها تقول أن سعر اليورو سيرتفع (يكسب قيمة) وأن سعر الدولار سينخفض (يضعف) حتى يصل إلى مستوى 1,5.

2. الصيغة النسبية: فتعود على نسبة التغيرات في مستوى السعر أي نسب التضخم، وتقول هذه النظرية على أن نسبة إرتفاع سعر العملة يساوي الفرق في نسب التضخم بين الدولة الأجنبية ودولة العملة محل البحث، فعلى سبيل المثال إذا كانت نسبة التضخم بين منطقة اليورو 3% وكان التضخم في الو.م.أ بنسبة 5% فإن الدولار سينخفض مقابل اليورو بنسبة 2% في السنة².

الفرع الثاني: التفسير النقدي للنظرية وانتقاداتها

¹ إبتسام عليوش قريوع، أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الإخوة بارش للإستيراد والتصدير، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر 2011-2012، ص53.

² كامل دريد آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان الأردن 2011، ص38.

1. التفسير النقدي

إنطلاقاً من النظرية الكمية للنقود والتي تعني أن في كل الدول عرض النقود يجب أن تساوي الطلب على النقود¹.

$$MV = P Y_{pe} \quad \text{صيغة النظرية الكمية للنقود}$$

M: العرض الإسمي للنقود (كتلة نقدية)

V: سرعة تداول النقود

V_p : مستوى العام للأسعار

Y_{pe} : الدخل الفعلي في التشغيل الكامل

-Y: يفترض في التشغيل الكامل نظراً لمرونة تامة للأسعار في السوق

-V: تفترض أنها ثابت بدلالة السلوك المستقر للطلب على العملة

ومن هذه الفرضيات تبقى إلى تغيرات (M) التي تؤثر في تغيرات (P) وعليه

$$DP = DM \quad \text{و} \quad DP^* = DM^*$$

$$DP^* \quad \text{و} \quad DM^* \quad \text{أو}$$

تمثلان على التوالي نسبة التضخم ونسبة النمو الكتلة النقدية في الخارج وعليه

$$DP - DP^* = DM - DM^*$$

إنطلاقاً من قاعدة تعادل القوة الشرائية النسبية يمكن كتابته $DM - DM^* = DS$

إذن إرتفاع الكتلة النقدية تترجم من قبل النقديين بزيادة في الأسعار بنفس المقدار، هذا ما يؤدي إلى تدهور سعر.

2. الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية

تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف، للعديد من جوانب النقد والتحليل والمناقشة، فهي النظرية الأولى التي طورها الإقتصاديون، الذين جاءوا بعد كاسيل، على طريقة تحليل العوامل المؤثرة في التحديد لسعر الصرف².

_ تعتمد النظرية على القوة الشرائية النقود وهي فكرة يصعب تحديدها، وذلك لأن قيمة المال أو قوته الشرائية نسبة، حتى وإن أمكن إعتمادها على القوة الشرائية، فإن هذه القوة تتحدد بطريقة الأرقام القياسية، ومنه فإن مقارنة حركات الأسعار ليست كافية لتحديد الأسعار لتوازن الصرف
_ صعوبة تقدير مؤشرات الأرقام القياسية للأسعار لفترة في المستقبل تتجاوز السنة

¹ Patrick kartus: <Economie de taux de change, Economica paris, 1997, p12.

² مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص 138.

_ لا تسمح النظرية بإستعاب تغيرات الأسعار التنافسية اللازمة لخفض زيادة معدل تدفق رؤوس الأموال و أسعار المنتجات المستوردة التي يوجد بديل محلي يغني عن إستردادها
 _ الإهمال الكلي لأثر الرقابة على الصرف، التعريف الجمركي والمديونية الخارجية
 _ لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار المحلية أو على الطلب السلع المستوردة ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف.
 ورغم الإنتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال هامة في تحديد السعر الصرف ولا يمكن إهمالها حيث أنها لا تزال مرجع الكثير من الإقتصاديين الذين يتناولون سعر الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي.
 ومن ثم يمكن الإعتماد عليها لمعرفة تقدير تقريبي لسعر الصرف يستند على تفاوت القوة الشرائية من دولة إلى أخرى.

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

الفرع الأول: عرض نظرية تعادل معدلات الفائدة

تعتبر من بين المحددات الرئيسية لسعر الصرف، يرتكز محورها على البعد النقدي، حيث يجب أن نشير أيضا، "إلى أهمية الأسواق الأجلة التي توافق مع نظرية تعادل القوة الشرائية، وهذا حسب كروجر (KRUEGER)، حيث يفرض أن معدل التضخم المتوقع يساوي الصفر (0)"
 وبالتالي فإن تسوية الصرف المرن منذ السبعينات، نتج عنه تجديد فائدة مع معظم الباحثين لنظرية الصرف الأجل (معروفة تحت إسم تعادل معدلات الفائدة)، ذات الصلة بنظريات جرن مانيرد كينز (J.M.Keynse) وهذا بسبب الإيجابيات المطروحة التي تمنحها تغطية لأجل للمتعاملين الدوليين.
 تباين معدلات الفائدة بين دولتين يجب أن تساوي بنسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية

_ تعادل معدلات الفائدة قابل للتغطية

_ تعادل معدلات الفائدة غير قابل للتغطية¹.

الفرع الثاني: إنتقادات هذه النظرية

_ المحكمين لا يقدمون كثيرا على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم

¹ ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصاد، جامعة وهران الجزائر 2013-2014، ص92.

- _ إمكانية وجود حوافز على حركة إنتقال رؤوس الأموال في حالة الرقابة على الصرف
- _ أسعار الفائدة تشكل عاملا واحد مهما ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة مثل السيولة
- _ لمضاربة يمكن أن تحد آثار تذبذبية¹.

المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر الدولي

يرى فيشر أن معدل الفائدة الإسمي في كل بلد يساوي معدل الفائدة الإسمي في كل بلد يساوي معدل الفائدة الحقيقي مضافا إليه معدل التضخم الإقتصاد المتوقعة².

الفرع الأول: نظرية فيشر الدولي

أولا: أثر فيشر المحلي: يمكن وصف المبدأ من خلال العلاقة

$$1 + in = (1 + ir)(1 + \pi)$$

• in : سعر الفائدة الإسمي

• ir : سعر الفائدة الحقيقي

• π : معدل التضخم المتوقع

ويعني تصميم قاعدة فيشر أن معدل الفائدة متساوي وفي جميع البلدان لأن المضاربيين يقومون بعمليات المراجعة و الفرق في مستويات الفائدة الإسمية بين الدولة المحلية والدولة الأجنبية يساوي الفرق بين مستوى التضخم المتوقع بين البلدين³.

ثانيا: أثر فيشر على المستوى الدولي:

يتم أخذ هذا التأثير في الاعتبار بين سعر الصرف الفوري والمتوقع، مع الأخذ في الاعتبار الفروق في أسعار الفائدة في كلا البلدين، والتعديلات في سعر الصرف هي بنفس المدى وفي الإتجاه المعاكس للاختلافات في أسعار الفائدة⁴.

الفرع الثاني: إنتقادات هذه النظرية

¹ عمار جعفري، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر لفترة(2010-1990)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2012-2013، ص32.

² شقرق سمير، المالية الدولية.

³ محمد ترقو، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال للدول النامية دراسة قياسية(تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، تخصص مالية وإقتصاد دولي، كلية علوم إقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر 2011-2012، ص19.

⁴ بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت لبنان 2009، ص128.

- _ تجاهل تأثيرات أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار
- _ إن زيادة كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود في حالة الكساد
- _ لم تبين أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك
- _ إفتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى¹.
- _ رغم النقائص الموجهة لهذه النظرية إلا أنها تربط بين مختلف النظريات التي حاولت تفسير اتجاهات أسعار الصرف كذلك تركيزها على دور فوارق معدلات الفائدة التي تعتبر أهم المداخل التي تركز عليها أغلب الجهود التي حاولت تفسيرها تحركات أسعار الصرف.

المبحث الرابع: مؤشرات الاقتصاد الكلي

¹ عبد المطلب عبد المجيد، إقتصادية سعر الصرف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2016، ص 53.

في السنوات الأخيرة إهتم العديد من الباحثين الإقتصاديين بدراسة تحركات أسعار الصرف وتأثيراتها في متغيرات الإقتصاد الكلي كافة ويعتبر التضخم والإنفلاق الحكومي والإنفتاح التجاري والإستثمار الأجنبي المباشر، من أهم هذه المتغيرات التي تتحكم في إقتصاديات الدول

المطلب الأول: التضخم

التضخم ظاهرة إشتكى منها كثير من إقتصادات العالم، لما قد يكون له من آثار سلبية على قيمة المال، يحدث التضخم في حالة من عدم التوازن الإقتصادي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر في جميع جوانب الحياة الإقتصادية وحتى الإجتماعية.

الفرع الأول: ماهية التضخم

التضخم ظاهرة معقدة تتميز بطبيعة ديناميكية تنشأ منذ البداية لسبب محدد وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية والحقيقية وأهم ما يميز فيه ما يلي:

أولاً: مفهوم التضخم

يعرف أنه حالة من عدم التوازن في الإقتصاد تتجه فيه الأسعار إلى الإرتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع، لكن تلك الإجراءات قد لا يحالفها النجاح أحيانا في وقف إرتفاع الأسعار¹.

كما يعرف التضخم بأنه " حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"².

ثانياً: أنواع التضخم

1. التضخم المرتبط بالعلاقات الإنتاجية: وينقسم إلى 3 أنواع

1.1 التضخم الإستهلاكي: هو ذلك التضخم الذي يصيب السلع الإستهلاكية ممثلا في تحقيق إرتفاع المستوى العام للأسعار لهذه السلع

2.1 التضخم الإستثماري: يحدث في أسعار السلع الإستثمارية وعوامل منتجي السلع الإستثمارية ويعبر عن الزيادة الحاصلة في أسعار هذه السلع.

3.1 التضخم الربحي: يرتبط بالنعوين السابقين ينجم عنه زيادة الأرباح المحققة من قبل منتجي هذه السلع ومنه يعني حصول التضخم في الأرباح.

¹ أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة 2، دار الثقافة، الأردن 2007، ص 312.

² حسين بن سالم وجابر الزبيدي، التضخم والكساد، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق لنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص 32.

2. التضخم المرتبط بالرقابة الدولة للأسعار: يتفرع التضخم المرتبط بدرجة رقابة الدولة على الأسعار وتدخلها في تحديدها إلى 3 أنواع نذكرها:

1.2 التضخم المكشوف: يعني الإرتفاع المستمر في الأسعار دون تدخل الدولة.

2.2 التضخم المكبوت المقيد: به لا يظهر إرتفاع ملموس بالأسعار نتيجة لرقابة الدولة الشديدة على الأسعار والقيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير أو بالتوسع للسلع.

3.2 التضخم الكامن الخفي: يعتبر جزءا من التضخم المكبوت وهو الذي يعبر عن قيام الدولة بتمويل جزء كبير من منتجاتها ومصانعها للإنتاج الحربي.

ثالثا: أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم:

1. النظرية النقدية التقليدية: يعتقد مؤيدو هذه النظرية الكمية أن الزيادة في كمية الأموال المتداولة في

السوق هي سبب ظهور علامات التضخم¹.

2. النظرية الكينزية: يمكن أن نطلق على النظرية الكينزية للتضخم نظرية الزائد، حيث أشار كبير

في نظرية العامة أن النظرية التقليدية فشلت في تشخيص أسباب الكساد الكبير ورفضت الأفكار الأساسية لتحليل الكلاسيكي، وعند كينز يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي

مع منحنى العرض الكلي الفعال².

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي

يعكس الإنفاق الحكومي دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وأهمية دراسة زيادة الإنفاق الحكومي مع تطور الدولة، وتوسيع سلطتها، وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية.

الفرع الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

أصبح لمضمون الإنفاق الحكومي مكانا بارزا في الدراسات المالية الحديثة بحيث تناولت هذه الدراسات تحليل دور الإنفاق الحكومي في النشاط الإقتصادي.

أولا: تعريف الإنفاق الحكومي: يعرف الإنفاق الحكومي على أنه " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة"³.

¹ أسامة بشير الدباغ "البطالة والتضخم ، المقومات النظرية والمناهج السياسية والإقتصادية، دار الأهلية، لبنان 2007، ص58.

² حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص251.

³ فاطمة السوسي، المالية العامة " موازنة الضرائب ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ، لبنان 2005، ص38.

كما يعرف أيضا أنه "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها، مؤسساتها، هيئاتها المختلفة لإشباع حاجات عامة".¹

ثانيا: خصائص الإنفاق الحكومي:

يتميز بعدة خصائص إقتصادية وإجتماعية وخصائص قانونية

1. الخصائص الإقتصادية والإجتماعية: يتحدد مفهومه إستنادا إلى خصائص إقتصادية وإجتماعية بحيث نذكرهما بين مفهومين وهما²:

أ. المفهوم التقليدي: إقتصر على النفقات الرئيسة للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية، نفقات الشرطة الموكله بحفظ النظام والأمن الداخليين.

ب. المفهوم الحديث: أدت الأزمات الإقتصادية المتكررة التي شهدها العالم في بداية القرن العشرين إلى تطور دور الدولة، التي أصبحت مسؤولة عن التوازن الإقتصادي والإجتماعي، ما تحقق هو توسيع نطاق الإنفاق الحكومي ليشمل قطاعات حيوية مثل النقل والصحة والتعليم، فأصبحت الدولة ملزمة بشكل مباشر.

الخصائص القانونية: لابد من توفر العناصر التالية³:

الأمر بالدفع: يتمثل في أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب المخول بالدفع.

الإلتزام بالدفع: هو الإجراء الذي يترتب عليه ديناً على الدولة

تحديد المبلغ موضوع الدفع: لكنه يبقى تقدير قابلاً للنقصان أو الزيادة

صرف النفقة: تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونياً بصرف المبلغ المقابل للحوالة المقدمة له، بعد التأكد من هوية الشخص القابض.

ثالثا: محددات حجم الإنفاق الحكومي:

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص122.

² محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة

ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2014، ص03.

³ محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 06، 07.

الشكل رقم (1): العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي



المصدر: محمد بن عزة ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور النفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص29.

المطلب الثالث: الإنفتاح التجاري

عرف الإنسان التجارة منذ أن وجد على الأرض وكان يمارسها بطرق مختلفة حسب الزمان والتطورات التي أحدثها في الحياة.

الفرع الأول: ماهية الإنفتاح التجاري

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في تحريك إقتصاديات العالم إذ أنها تحتل مكانة مهمة في دائرة النشاط الإقتصادي.

أولاً: تعريف التجارة الخارجية

عرفت تاريخياً بأنها أهم صور العلاقات الإقتصادية التي تجري بمقتضاه تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات¹.

وتعرف أيضاً بأنها "كلا من الصادرات والواردات المتطورة وغير المتطورة"¹.

¹ حسام علي داود وآخرون، إقتصاديات تجارة الخارجية، طبعة أولى، دار المسيرة والنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، ص13.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن التبادل التجاري في السلع والخدمات.

ثانيا: أهمية الإفتتاح التجاري:

إن السبب الرئيسي للإفتتاح التجاري هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة ويترتب على تلك العملية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الإقتصادية. ونذكر أهميتها في:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة عن إعتبارها منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن الحاجة.

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل بها.

ثالثا: مزايا الإفتتاح التجاري

_ زيادة الموارد المالية عن طريق الرسوم الجمركية.

_ الإستفادة من موارد الدول الأخرى.

_ الإستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

_ منع الإحتكار.

_ توفير فرص للعمالة داخل كل دولة.

_ تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات².

المطلب الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر

إن الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية معقدة الجوانب ومن خلال هذا المطلب نقوم بالتعرف عليه أكثر.

الفرع الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل للدول النامية.

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

¹ نوال عبد الكريم الأشهب التجارة الدولية، دار أمجد لنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2015، ص144.

² السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر 2009، ص13.

يرى عبد السلام أبو قحف أن إستثمار أجنبي المباشر " هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الكل الإستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني"¹.

أما جيل برتان يرى: " أنه هو الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بأخذ هذا المشروع شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير المتساوية"².

ثانيا: دوافع تصدير الإستثمار الأجنبي المباشر:

نلخصها في أهم النقاط التالية³:

- القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من التكلفة لأجل إستخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية.
- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها فهي تعتبر فائض وتعجز عن تسويقها.
- الإستفادة من الوفرة الحجم على مستوى الإنتاج.
- زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة.

ثالثا: آثار ومزايا الإستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة آثار نذكرها من خلال المزايا و العيوب⁴:

1. مزايا الاستثمار الاجنبي:

_ يساهم في دفع عملية التنمية الإقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة جنسيات.

¹ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديا الأعمال والإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2003، ص366-367.

² جيل برتان عن ترجمة مقلد علي الإستثمار الدولي، منشورات عويدات بيروت، الطبعة 2، 1982، ص11.

³ بالإعتماد على:

• محمد عبد العزيز عبد الله عيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء إقتصاد إسلامي ، دار النفائس، الأردن ، الطبعة1، 2005، ص25-29.

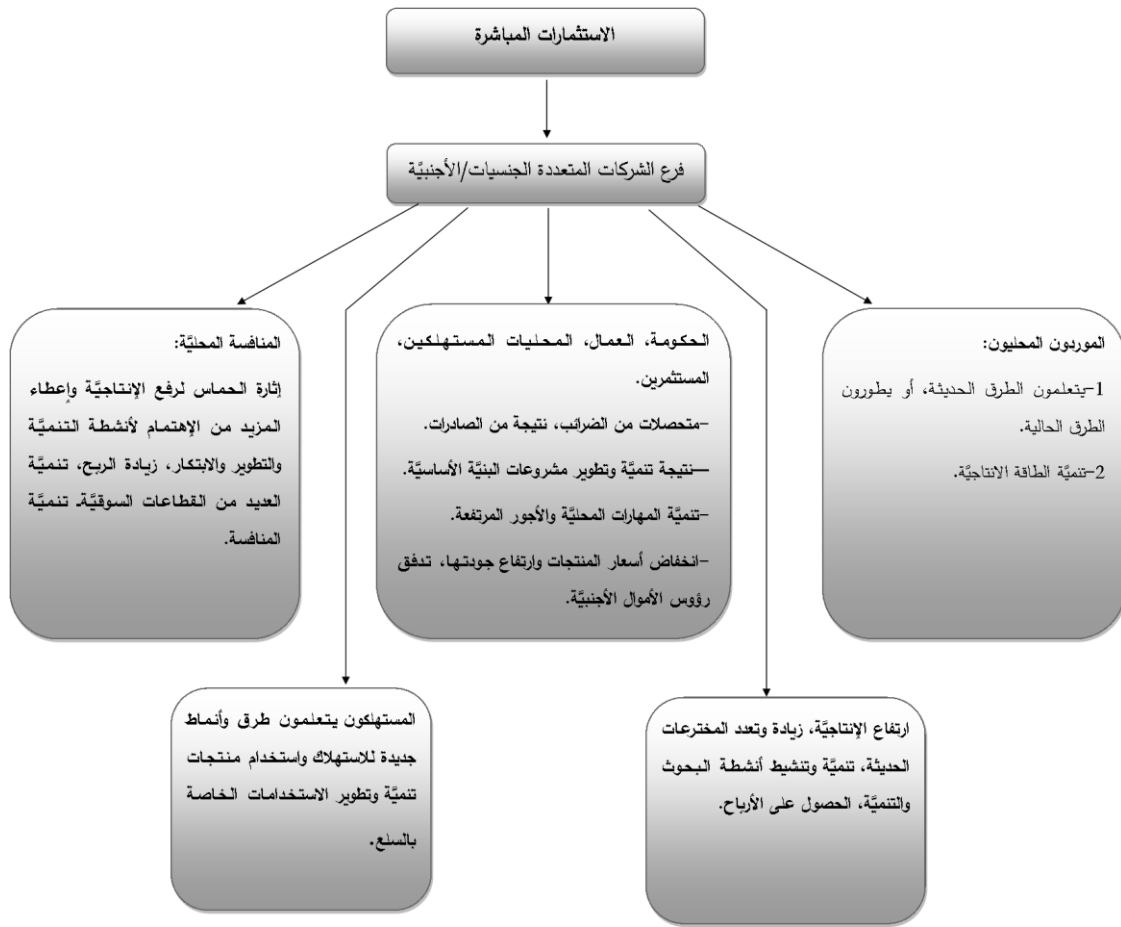
• حمود الزبيدي، الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة وإنعكاساتها على البلدان العربية جامعة سكيكة 13-14-ماي-2001، ص83.

⁴ أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر 2004-2005، ص20.

_ إشباع حاجات السوق بالمنتجات وفتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه الإستثمارات.

_ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من أجل القيام بأعمالها الخاصة ويمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

شكل رقم (2): تأثير الإستثمار الأجنبي على التنمية الإقتصادية



المصدر: عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006 ص51.

2. عيوب الاستثمار الاجنبي:

من بين الآثار السلبية نذكر¹:

_ إن الإستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الإستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.

¹ طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الثانية، 2001، ص250-251.

- _ إن إختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية وذلك من خلال ترويج السلع الإستهلاكية السيئة.
- _ قد يهيمن الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض الصناعات في الدول المضيضة.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

وقد تم إختيار هذه الدراسات لأنها جد مهمة وتطرح الموضوع من عدة جهات تساعد الباحث على تكوين قاعدة للانطلاق في بحثه وتتمثل في:

✓ بو عبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية دراسة حالة مصر خلال الفترة (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الإقتصاد عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة للسنة الجامعية 2013-2014، تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الناجمة عن الأسواق المالية لدول الناشئة على استقرار أسعار صرف الدول العربية، وتبع المنهج الوصفي والمنهج القياسي وقد توصل الباحث إلى أن تقلبات في أسعار الصرف لدول العربية سببها الرئيسي هي الأسواق الناشئة حيث تؤثر من خلال محددات عديدة منها التضخم، درجة الإنفتاح على العالم الخارجي، شروط التبادل التجاري، صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي في المحفظة المالية، النمو الإقتصادي. ووصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي في المحفظة وشروط التبادل التجاري هما من لعب دورا مهما في تفسير تقلبات سعر صرف الجنيه المصري.

✓ بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2010-2011، وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق صياغة نموذج إحصائي واستخدام منهج استكشافي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه توجد علاقة سببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والنمو الاقتصادي والتأثير يكون سلبيا لهذا المتغير على أداء الإقتصاد ككل، وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذا الانحراف في زيادة الطلب على الواردات مع زيادة بطيئة في الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

✓ دراسة إسماعيل بن قانة وعيسى بهدي، بعنوان "قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 14، 2014، وتهدف هذه الدراسة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 إلى غاية 2012 وذلك من خلال دراسة أثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلية للاقتصاد الجزائري.

✓ بورنان بوزيد، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير بجامعة البليدة للسنة الجامعية 2014-2015، تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الناجمة عن تغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية على الاحتياطات الوطنية في الجزائر، وتم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي، وتوصلت الدراسة إلى تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو تؤدي إلى خسائر مالية معتبرة يتكبدها الاقتصاد الجزائري والتي تمثل أساسا في تآكل احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر.

خلاصة الفصل الأول:

- على ضوء ما سبق ومن خلال إستعراض الخلفية النظرية لسعر الصرف وعلاقاته بمؤشرات الإقتصاد الكلي أن هناك عدة نقاط يمكن إستخلاصها وهي:
- _ سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية.
 - _ تتمثل أهم أنواع سعر الصرف من سعر صرف حقيقي وسعر صرف فعلي حقيقي ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل التضخم والإنفتاح التجاري والإنفاق الحكومي والإستثمار أجنبي المباشر.
 - _ يقوم لسعر الصرف بقياس ومقارنة القوة الشرائية للعملة المحلية بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية.
 - _ تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحديد سعر الصرف العملة والتحكم في التضخم عن طريق إستخدام العديد من الأدوات منها خفض أو رفع سعر صرف العملة.
 - _ يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى العرض والطلب على العملة، وهو الأمر الذي تم التطرق إليه في النظريات المحددة له (مثل نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية تعادل معادلات الفائدة، أثر فيشر الدولي.....).

الفصل الثاني

تمهيد:

أدى تعدد الظواهر الاقتصادية إلى قيام معظم الدول بتنفيذ سياسات إقتصادية تحد أو تخفف من الظواهر السلبية مثل التضخم وهجرة الأموال وتدعم الظواهر الإيجابية مثل النمو الإقتصادي، ومن أهم هذه السياسات، والتي تعتبر وسائل فعالة تساهم في معالجة بعض المشكل، سياسة سعر الصرف حيث شهدت الجزائر كغيرها من الدول وضعاً إقتصادياً صعباً في نهاية الثمانينات رغم كل الإصلاحات التي طالت مختلف جوانب الإقتصاد، دفع هذا الوضع الجزائر إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وإعتماد برنامج إصلاح هيكلي، سعياً لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وتقليل الظواهر السلبية وذلك من خلال تفعيل دور سياسة سعر الصرف ومن هنا يمكننا التطرق إلى سياسة الصرف الدينار في الجزائر وتطور بعض متغيرات الإقتصاد الكلي كل من التضخم والإنفاق الحكومي والإنفتاح التجاري والإستثمار الأجنبي المباشر مع تحليل كل أثر للتغير في سعر الصرف على تلك المتغيرات.

وعليه قد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر 1989-2020
- المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية.

المبحث الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1989-2020

عرفت سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الإستقلال وإلى اليوم وذلك إنطلاقا من تطبيق نظام الربط بالفرنك بعد الإستقلال إلى نظام الربط سلة من العملات بداية من 1973، وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 وقد جرت كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف وسيتم توضيح ذلك في المطلبين:

المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر خلال الفترة 1989-2000

نعرض تطورات سياسة سعر الصرف في الجزائر من خلال عرض مختلف أنظمة الصرف

أولا: تطور نظام الصرف في الجزائر في الفترة (1989-1994)

لقد حدث عدة تغييرات في نظام نذكر أهمها¹:

1. في سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية، إستنادا إلى شروط صندوق

النقد الدولي التي تم اللجوء إليه عقب أزمة 1986. وقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية

متشددة في تلك الفترة وهذا ما أدى إلى تحسن في الموازنة العامة.

2. وفي سنة 1993 حدث إستقرار نسبي في قيمة الدينار الجزائري إلى غاية إبرام إتفاق آخر مع

صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الإقتصادي سنة 1994 الذي تضمن لإصلاحات

هيكلية، إقتضى تخفيض سعر صرف الدينار بقرار من مجلس النقد والقرض تحت وصاية النقد

الدولي².

ثانيا: تطور نظام الصرف في الفترة (1994-2000)

إبتداء من أكتوبر 1994 إتبعته سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد

سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على

العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة³.

¹ محمد أمين بربري، البعد الإقتصادي لتحديد سعر صرف دينار جزائري، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، كلية علوم الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 20-02-2006، ص4.

² إكرام مياسي، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر، دار همومة الجزائر 2012، ص ص 182-288.

³ محمد بلقاسم حسن بهلول (تخطيط تنموية وإعادة تنظيم مساريها في الجزائر أبناء قطاع إقتصادي عمومي رائد)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999، ص ص 194، 163-195.

ثالثا: سوق الصرف البنينة:

في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة من أبريل 1995 لمارس 1998 وإيماننا بالأهمية التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية بحيث أصبح للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي¹:

- _ بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- _ بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية.

إن أسعار الصرف تحدد في هذا السوق بقانون العرض والطلب ويقوم الوسطاء المعتمدون بإستمرار بإعلان أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري.

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

يتحدد سعر الصرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها، ولتحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020) يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول (1): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	سعر صرف الدينار مقابل الأورو
2000	75,31	69,43
2001	77,26	69,2
2002	79,68	75,34
2003	77,37	87,47
2004	72,06	89,64
2005	73,36	91,3
2006	72,64	91,24
2007	66,82	94,99
2008	71,18	95,86

¹ خليفة عزي، سعر الصرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، دراسة مقدمة (1985-2008) مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصاد، جامعة المسيلة، الجزائر 2012، ص131.

101,29	72,64	2009
99,19	74,4	2010
102,61	72,85	2011
102,16	77,55	2012
105,43	79,38	2013
106,3	80,56	2014
105	93,24	2015
106,23	110,37	2016
105,25	110,97	2017
107	116,54	2018
104,2	119,35	2019
105,9	126,77	2020

المصدر: بنك الدولي

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر الصرف الدينار الجزائري يمكن ذكرها في النقاط

التالية¹:

(1) من الفترة الممتدة (2000-2002) إستمرت قيمة الدينار بالإنخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع الدولار مقابل الأورو ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (إنهيار برج التجارة العالميين، حيث إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75,31 دج سنة 2000 إلى 79,68 دج سنة 2002 أما بالنسبة لقيمة الدينار مقابل الأورو فإنخفضت من 69,43 دج سنة 2000 إلى 75,34 دج سنة 2002.

¹ عبد الحميد مرغيت، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الإستقلال"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل الجزائر، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01>، 20-05-2023، 13:30 مساء.

- (2) في الفترة الممتدة من (2003-2004) شهدت أسعار البترول تحسن كبيرا.
- (3) إستمرت قيمة الدينار بالإرتفاع مقابل الدولار في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب إرتفاع قيمة الصادرات البترولية.
- (4) في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة.
- (5) أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظام تعويم مدار مقابل الدولار.
- (6) وفي الفترة الممتدة من 2010- 2020 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو.

المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

لقد عرف الإقتصاد الجزائري مرحلة إنتقالية من الإقتصاد الإشتراكي الموجه نحو إقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ إقتصاد السوق وذلك بعد أزمة سنة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الإقتصاد في الجزائر، الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات ذاتية من بينها إصلاحات نظام صرف الدينار وقد أثرت هذه الأخيرة بشكل كبير على التضخم والإنفاق الحكومي والإنفتاح التجاري والإستثمار المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: أثر سعر الصرف على التضخم والإنفاق الحكومي في الجزائر

أولاً: واقع التضخم في الجزائر (1990-2020)

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الإقتصادية التي تعاني منها إقتصاديات الدول النامية والإقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب داخلية وخارجية والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر.

الجدول رقم(2): يوضح تطور معدلات التضخم وسعر الصرف في الجزائر (1990-2020)

السنة	سعر الصرف	معدل التضخم
1990	8,96	16,7
1991	18,47	25,9
1992	21,64	31,7
1993	23,35	20,5
1994	35,06	29
1995	47,66	29,8
1996	54,75	18,7
1997	57,71	5,7
1998	58,74	5
1999	66,57	2,6
2000	75,26	0,3
2001	77,22	4,2
2002	79,68	1,4
2003	77,39	4,3
2004	72,06	4

1,4	73,28	2005
2,3	72,65	2006
3,7	69,29	2007
4,9	64,58	2008
5,7	72,65	2009
3,9	74,39	2010
4,5	72,94	2011
8,9	77,54	2012
3,3	79,13	2013
3	80,58	2014
4,8	100,46	2015
6,4	109,47	2016
6,39	110,97	2017
6,75	116,59	2018
-0,46	119,35	2019
-0,50	126,77	2020

المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول (2) يتضح ما يلي:

خلال المرحلة 1989-1996 وهي مرحلة تحديد الأسعار حيث يلاحظ أن معدلات التضخم سجلت قيما قياسية طيلة الفترة 1989-1996، وبلغت أعلى نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 13,7%، في حين بلغ هذا المعدل 20,5%، و29% و29,8% في السنوات 93،94،95 على التوالي، ويمكن إرجاع هذه الزيادات إلى عدة أسباب أهمها:

التحديد الواسع للأسعار خلال الفترة (1994_1997)، ورفع الدعم الحكومي عنها شهدت الجزائر قبل 1990 وضعية إقتصادية جد سيئة، نتيجة لأسعار البترول التي سجلت فيها عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، ولتغطية هذا العجز لم تكن الدولة الجزائرية لديها سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، وبعد تحول إقتصاد الجزائر نحو إقتصاد السوق إستدعى منها الأمر تحرير الأسعار بشكل تدريجي تحدد وفق آليات العرض والطلب

شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990_1995) مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه، حيث أخذت في الإرتفاع من 17,6% سنة 1994 إلى 31,7% سنة 1992، الذي عاد أسبابه لكون السلطات قامت بدعم النشاط الإقتصادي بإتباع سياسة مالية توسيعية وبذلك حدوث عجز في

ميزانية الدولة، ولتغطية هذا العجز لا بد من الإصدار النقدي وهذا ما تسبب في تغيير قيمة الدينار بسبب إرتفاع الكتلة النقدية إلى حوالي 23,9% كما عرفت سنة 1993 إنخفاضا قدر ب 20,54 يرجع ذلك إلى إنخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى إستقرار الطلب الكلي¹.

كما عرف معدل التضخم إرتقاعا عام 1994 و 1995 بمعدل 29% و 29,8% على التوالي وذلك تزامنا مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولي، حيث عرف الإقتصاد الجزائري عرض وطلب متزايد بإستمرار مما أدى لإرتفاع الأسعار منذ 1990.

المرحلة 2: 1996_2000

عرفت هذه الفترة إنخفاض واضح في معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة إذ سجل معدل تغير وسطي قدرت 10,35%. وبلغ معدل التضخم عام 1996 نسبة 18,7% فراح يتراجع بصورة متواصلة ليقتصر على معدل 2,6% سنة 1999، ثم رجع للإنخفاض حيث قدر سنة 2000 ب 6,3% كأدنى مستوى على طول فترة الدراسة وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية².

وتعود هذه النتائج إلى عدة إجراءات تمت في إطار سياسة نقدية إنكماشية المتمثلة فيما يلي³:

_ إنتهاج الدولة لسياسة مالية ونقدية تقييمية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات.

_ تخفيض المداخيل لاسيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة.

_ تحديد الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية.

اما الفترة من 2000 _ 2016 : نلاحظ من خلال احصائيات هذه الفترة التي تميزت بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل إنتعاش الأسعار النفط خلال الفترة 2000 _ 2011 ويمكننا تحليل أسعار التضخم كما يلي¹:

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر التغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية علوم إقتصاد وتجارة وتسير، جامعة قاصري مرياح، ورقلة 2011، ص 66-67.

² مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

³ بن البار محمد، علي سنوسي، أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986 _ 2014): دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية الإقتصاد والتسيير وعلوم تجارية، العدد، 16، 2016، جامعة المسيلة الجزائر، ص 307-308.

سنة 2001 سجل إرتفاع في معدل التضخم مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ 4,2% وهذا راجع إلى زيادة نمو الكتلة النقدية M_2 الذي بلغ 22,2% بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن أسعار البترول، ويعود أيضا هذا الإرتفاع إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن الأسعار العالمية لهذه الموارد قد إرتفعت بشكل ملحوظ في نفس السنة².

إذ جاء كخلاصة لتقرير السنوي لبنك الجزائر 2003 كما يلي: " أن الهدف النهائي لسياسة النقدية، إذ هو المحافظة على إستقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الإستهلاك³.

إبتداء من سنة 2004 إلى غاية 2011 عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الإرتفاع في بعض السنوات والإخفاض في سنوات أخرى حيث بلغت 1,8% عام 2006 ووصلت إلى 5,7% سنة 2009 ويعود ذلك إلى الأموال الكبيرة التي خصصت كتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصاد وبرامج دعم النمو، وكذلك إرتفاع الأجور دون زيادة مقابلة للإنتاجية كما سجل معدل التضخم أعلى مستوى بمعدل 8,9% سنة 2012 وفإن المنهج الإستشراقي في للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم إبتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض 4%، تميزت السنتين الأخيرتين بتراجع في التضخم. يصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في الإستقرار النقدي والمالي.

إن إخفاض سعر النفط الذي وصل في نهاية 2015 حوالي 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية 2016 وهو حوالي 37 دولار للبرميل، أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد العجز أكثر من الميزانية، وهذا الإخفاض الكبير في أسعار النفط إرتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية، وهذا الإخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، حيث سجلت سنة 2015 ما يقارب 4,8% بإرتفاع 1,8 نقطة، ليبلغ سنة 2016 معدل 6,4%، حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016 لا بد أنه لا يعود تفسير هذه التطورات في معدلات التضخم إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم أي تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد. وبالتالي تترجم هذه الوضعية ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة.

¹ سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم إقتصاد، جامعة باتنة 1، 2016 _ 2017، ص 185.

² طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم بأسلوب حديث لسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994_2003 مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، جامعة حبسية بوعلي، الشلف 2004_2005، ص 160.

³ محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبوظبي، صندوق النقد الدولي 2004، ص 12.

ومن خلال الجدول نلاحظ ايضا أنه في الفترة 2017 حتى 2020 أنه هناك تذبذب في معدلات التضخم حيث بلغت في سنة 2017 6,39 ثم 2018 6,75 مقارنة بسعر الصرف الذي عرف إرتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة حيث بلغ سعر الصرف في 2017 110,97 أما في 2018 بلغ 116,59 وعرفت سنتي 2019 إلى 2020 إنخفاض في معدل التضخم حيث بلغت نسبة -0,46 سنة 2019 و -5,50 سنة 2020.

ثانيا: أثر سعر الصرف على الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990_2020

لقد تطورت النفقات العامة بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر ومن خلال هذا الفرع سنحاول تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1990-2020) وكذلك تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز وتطور سعر الصرف وهذا بالإعتماد على الجدول التالي

الجدول رقم(3): تطور النفقات العامة وسعر الصرف خلال الفترة(1990_2020)

(الوحدة مليون دينار جزائري)

النفقات العامة	سعر الصرف	السنوات
136000	8,96	1990
232800	18,47	1991
420131	21,64	1992
476627	23,35	1993
577603	35,06	1994
75917	47,66	1995
883300	54,75	1996
940900	57,71	1997
970700	58,71	1998
1034400	66,57	1999
1199910	75,26	2000
1471780	77,22	2001
1540940	79,68	2002

الفصل الثاني: سعر الصرف الدينار الجزائري واثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

1730920	77,39	2003
1860030	72,06	2004
2105080	73,28	2005
2543350	72,65	2006
3194910	69,29	2007
4188400	64,58	2008
4199680	72,65	2009
4657620	74,39	2010
5835563	72,94	2011
7058173	77,54	2012
6635620	79,13	2013
7153040	80,58	2014
8858100	100,46	2015
3,65 مليار دينار	109,44	2016
3,57 مليار دينار	110,97	2017
3,51 مليار دينار	116,59	2018
3,76 مليار دينار	119,35	2019
3,82 مليار دينار	126,17	2020

المصدر: البنك الدولي

وزارة المالية على الموقع : https://www.dgpp-mf.gov_dz

تميزت فترة التسعينات بتطور متسارع لحجم النفقات العامة وهذا بسبب سوء الأوضاع الأمنية وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات من جهة أخرى¹.

فخلال الفترة بين 1990 و 1994 تم ما يسمى بإتفاقيات الإستعداد الإئتماني وتضمنت شرطية الصندوق الدولي بحيث تزايدت النفقات العامة وانتقلت من 136000 مليون دج سنة 1990 إلى 577603 مليون دج سنة 1994، وهذا بسبب تزايد نسب الإنفاق العام على الرواتب والأجور². إضافة إلى إنشاء الشبكة الإجتماعية (دعم الفئات المحرومة) وتواصل عجز الهيئات العمومية وتسديد مديونيتها والتي يمول بصفة مستمرة من خلال النفقات العامة وهذا بسبب الإستعمار غير الرشيد للموارد المالية، ضعف وسوء التسيير وعدم الإعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال وإنتشار الفساد في القطاع العام، كما إرتفع حجم النفقات العامة سنة 1995 حيث بلغ 759617 مليون دج وهذا راجع إلى تحسن الإيرادات العامة للدولة الجزائرية نظرا لإرتفاع أسعار البترول التي عرفت إنتعاش ملحوظ، وإستمرت النفقات العامة في الإرتفاع لتبلغ 1034400 مليون دج سنة 1999 وهذا بسبب الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تمت في هذه الفترة³.

_ شهدت الفترة ما بين 2000 و 2012 نموا متسارعا لحجم النفقات العامة وهذا تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات والناجمة أساسا عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات والناجمة عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتوقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة اللا إستقرارية التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهذه المادة، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة والخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، ولهذا قامت الدولة بتسطير مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قد تحقق الأهداف المنشودة منها، وهي مخطط

¹ حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر 2015، ص 96.

² عبد الجليل شليق، إستخدام أدوات السياسات المالية في ضبط التضخم في الدولة النامية، دراسة حالة الجزائر 1996، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر 2012، ص ص 155-156.

³ بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل ترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 1990_2014، مذكرة ماجستير كلية علوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة العربي التبسي الجزائر 2006، ص ص 66-67.

دعم الإنعاش الإقتصادي 2001_2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009، برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010_2014¹.

_ ونتيجة لكل ما سبق إرتفع حجم النفقات العامة من 1199910 مليون دج سنة 2000 إلى 20105080 مليون دج سنة 2005 عقب إرتفاع أسعار النفط سنة 2004، إضافة إلى ذلك التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 ساهم في رفع وتيرة النفقات العامة حيث بلغت 2543350 دج كما عرفت سنتي 2008 و 2009 نمو طفيفا في حجم النفقات العامة حيث بلغت 4188400 مليون و 199680 دج على التوالي لتصل سنة 2012 إلى 7058173 مليون دج.

_ شهدت سنة 2013 إنخفاضا محسوسا في حجم النفقات العامة حيث قدرت ب 6635620 مليون دج، لتستمر بعدها في الزيادة خلال سنتي 2014 و 2015 حيث بلغت 7153040 مليون دج و 8058100 مليون دج على التوالي.

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك إرتفاع طفيف في إجمالي النفقات النهائية بحيث بلغت نسبتها 3,65% و 3,57% و 3,51% سنة 2016، 2017، 2018 على التوالي مقارنة بأسعار الصرف فبلغت أسعار الصرف 109,44 دج ، 110,97 دج، 116,59 دج سنة 2016، 2017، 2018 على التوالي.

أما بالنسبة لسنة 2020 إرتفعت بنسبة قليلة حيث بلغت 3,82% وذلك راجع لتحسن الأوضاع الإقتصادية.

المطلب الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر و الإنفتاح التجاري على سعر الصرف

نقوم بتوضيح تطور معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري

الفرع الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف خلال الفترة (1990_2020)

عملت الجزائر من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الإستثمارات المتدفقة إليها وذلك بغية توفير سيولة وفيرة لرؤوس الأموال الدولية والجدول التالي يوضح تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

¹ محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970_2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر 2014، ص86.

الفصل الثاني: سعر الصرف الدينار الجزائري واثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم(4): يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	سعر الصرف	تدفقات الإستثمار الأجنبي
1990	8,96	0,3349
1991	18,47	11,638
1992	21,64	30
1993	23,35	13
1994	35,06	15
1995	47,66	25
1996	54,75	270
1997	57,71	260
1998	58,74	606,6
1999	66,57	291,6
2000	75,26	280,1
2001	77,22	1107,9
2002	79,68	106,5
2003	77,39	633,7
2004	72,06	881,9
2005	73,28	1156
2006	72,65	1841
2007	69,29	1686,73
2008	64,58	2638,6
2009	72,65	2746,93
2010	74,39	2300,36
2011	72,94	2571,23
2012	77,54	1500,402
2013	79,13	1691,886
2014	80,58	1504,685
2015	100,69	5377929

1638263954	109,44	2016
1230243541	110,97	2017
1466116068	116,59	2018
1381200050	119,35	2019
1143918160	126,77	2020

المصدر: تقرير البنك الدولي.

وزارة المالية على الموقع : https://www.dgpp-mf.gov_dz

الفترة 1990_1993: إنطلاقة واسعة لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي ألزم السلطات على إعطاء إهتمام للإستثمار الأجنبي المباشر تجلى ذلك من خلال قانون 09-10 ، 14/04/1990: هو قانون خاص بالقرض والنقد، وإعتبر كخطوة هامة للتوجه نحو هذا النوع من الإستثمار تزامن ذلك مع إنخفاض قيمة الدينار الجزائري لمواجهة الخسائر التجارية خلال هذه الفترة، ففي عام 1991 (كجزء من محاولة إعادة تنظيم الأسعار النسبية المحلية وزيادة الإنفتاح)، دعا بنك الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار بأكثر من 100% خلال الفترة (1991_1994) حوالي 24 دج مقابل دولار أمريكي واحد في السوق الرسمية هذا الإستقرار النسبي للسعر الإسمي لم يتوافق مع الأسس الإقتصادية حيث أصبحت قيمة الدينار الجزائري تقدر بنسبة 50 من القيمة الحقيقي، أما من جانب تدفقات الإستثمار¹. تميزت بغياب شبه كامل خلال الفترة (1993_1995) يرجع هذا السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر من تقاوم أزمة المديونية الخارجية، وكذا التدهور للأوضاع الأمنية وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي². وإنطلاقا من سنة 1996 يلاحظ تحسن في حجم التدفقات حيث بلغت 270 مليون دولار لتصل إلى 1107,9 مليون دولار في 2001 ونفس ذلك إلى تحسن الوضع الأمني وبالإضافة إلى إصدار الأمر رقم 01-03 سنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار والذي تزامن ذلك بالإتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2002 للعمل على تكريس حرية التبادل التجاري وتشجيع الإستثمار قد إرتفع سعر الصرف للدينار عامي 1995 و1998 بأكثر من 20% تليها إنخفاض 13% بين عامي 1998 و2001 حيث قام البنك الجزائري بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% هذا الإجراء هدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لا سيما بعد إتساق الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء وبسبب إرتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار

¹ أنظر الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 64 الموافق للربيع الثاني عام 1414 ص 103.

² ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009، ص 60.

الأمريكي، تدخلت السلطات في الصرف الأجنبي في النصف الثاني من عام 2003 من أجل إعادة تنظيم سعر الصرف إلى مستواه. وخلال الفترة (2001_2007) كان هناك إرتفاع في حجم تدفقات الإستثمار الوارد ماعدا سنتي (2003_2004) و فسر هذا التزايد بإرتفاع حجم الإستثمار المباشر في قطاع المحروقات ببيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراس كوم المصرية خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، كما إرتفعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في 2008 ونسبة كبيرة ما يعادل 2,6 دولار مما أظهر عدم تأثر الإستثمار في الجزائر بالأزمة المالية لأن المؤشرات الإقتصادية كانت جيدة آنذاك، وبلغت قيمتها 1,69 مليون دولار في 2013 مقابل 1,5 مليون دولار في 2012، بزيادة تقدر ب 13% ولكن هذا لا يعكس حجم التسهيلات والإمتيازات التي توفرها الجزائر لشركات الأجنبية.

أما في الفترة 2015-2020 نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر بلغ 5377929 مليون دولار سنة 2015 ليرتفع بعدها في سنة 2016 ليصل إلى 1638263954 مليون دولار وهي أعلى قيمة توصلنا إليها خلال الدراسة أما سعر الصرف فكانت قيمته للسنتي 2015 و 2016 100,69 دج و 109,44 دج على التوالي، وإنطلاقا من السنوات 2016 حتى 2020 إرتفع إستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 1230243541 سنة 2017 و 146611608 و 1381200050 و 1143918160 سنة 2018، 2019 و 2020 على التوالي.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار على الإفتتاح التجاري خلال الفترة 2006_2020

سيتم التطرق في هذا الفرع لدراسة اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية وذلك من خلال:

أولا: تأثير تقلبات سعر الصرف الدينار على الصادرات خلال الفترة 2006_2020

دراسة تطورات الصادرات وسعر الصرف.

جدول رقم (05): يوضح مرونة الصادرات مقومة بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار خلال الفترة (2006-2020) (الوحدة: مليار دولار)

السنة	الصادرات	تغيير الصادرات	سعر الصرف دج/دولار	تغيير سعر الصرف	مرونة الصادرات %
2006	55,91	-	72,64	-	-
2007	61,02	6,01	69,36	-3,28	-2,43%

الفصل الثاني: سعر الصرف الدينار الجزائري واثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

2008	80,52	18,6	46,56	-22,8	-0,91%
2009	46,25	-34,27	72,64	26,08	-0,74%
2010	58,61	12,36	74,39	1,75	11,08%
2011	73,8	15,19	72,34	-2,05	-9,33%
2012	72,62	-1,18	77,56	5,22	-0,22%
2013	65,82	-6,8	79,38	1,82	-3,96%
2014	61,17	-4,65	89,56	1,18	-4,72%
2015	35,13	-26,04	99,01	18,45	-1,84%
2016	29,66	-5,47	110,37	11,36	-1,35%
2017	38, 4	8.74	110,97	0.6	42,07%
2018	45,2	6,8	116,54	5,57	3,14%
2019	39	-6,2	119,35	2,81	-6,73%
2020	25,1	-13,9	126,77	7,42	-9,44%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات النشرة الإحصائية بنك الجزائر.

وزارة المالية على الموقع : https://www.dgpp-mf.gov_dz

$$\text{مرونة الصادرات} = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

حيث Q : الكمية

P : السعر

من خلال الجدول رقم (5) والذي بين لنا مرونة الصادرات تبعا لتطور أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي فنلاحظ تغير في حصة الصادرات.

ولما كان للتغير في سعر صرف الدينار سواء بالزيادة أو النقصان أثر سلبي على مرونة الصادرات، فإن الإنخفاض في سعر الصرف يفسر بارتفاع قيمة الدينار مقارنة بالدولار، وهذا ما يجعل عائدات الصادرات تنخفض، لآكن ما بينه الجدول هو عكس ذلك.

فخلال الفترة 2006 إلى 2008 سجلت حصة الصادرات إرتفاعا نسبي متفاوتة، فكانت قيمة الصادرات 55,91 مليون دولار سنة 2006 عندما كان سعر الصرف 72,64 دج إلى أن إرتفعت سنة 2007 قيمة

الصادرات مسجلة 61,92 مليون دولار لتصل حصيلة الصادرات سنة 2008 إلى 80,52 مليون دولار مسجلة أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الأزمة العالمية وإرتفاع أسعار البترول إلا أنه سنة 2009 عرف الدينار الجزائري إنخفاض مقارنة بالدولار حيث أصبح سعر الصرف 72,64 دج ومعه نقصت قيمة الصادرات لتصل إلى 46,25 مليون دولار، لتستمر بعد ذلك قيمة الصادرات في الإرتفاع لسنة 2011 رغم الإنخفاض في سعر الصرف وهذا عكس النظرية الإقتصادية التي تقول بأن الإنخفاض في قيمة عملة بلد ما سوف يؤدي إلى إرتفاع حجم صادراتها، وما يلاحظ هنا أن إنخفاض قيمة الدينار الجزائري لم تؤدي إلى رفع قيمة الصادرات الوطنية، حيث عرفت قيمة الصادرات الجزائرية تراجع كبيرا نظرا لإنخفاض المستمر لقيمة الدينار وذلك من خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016، فسجلت سنة 2012 ما قيمة 72,62 مليون دولار من الصادرات وذلك لما كان سعر الصرف 77,56 دج لتستمر في الإنخفاض سنة 2013 و2014 لتصل حصيلة الصادرات إلى 61,17 مليون دولار وسعر الصرف 80,56 دج ليواصل الدينار الجزائري في الإنخفاض إلى غاية 110,37 دج ذلك سنة 2016 يقابلها 29,66 مليون دولار حصيلة الصادرات

وما نلاحظه كذلك من خلال الجدول أن مرونة الصادرات في الغالب كانت سلبية خلال فترة الدراسة بإستثناء سنة 2011.

ما نستخلصه من كل هذا أنه يمكن القول أن هناك تأثيرا ضعيفا حيث التغيرات في سعر الصرف وعائدات الصادرات خلال فترات إنخفاض سعر صرف الدينار، وحتى إن وجد، فإنه على المدى المتوسط والطويل وذلك بسبب الطبيعة الأحادية الجانب للصادرات الجزائرية، الإتجاه الذي يعتمد على منتجات طاقوية التي لا تستجيب لتغير سعر الصرف بل تتأثر بالتغيرات في مستوى أسعار النفط.

وفي الفترة 2016-2020 فنلاحظ تغير في صادرات السلع حيث بلغت قيمتها 3,84 مليون دولار سنة 2017 وارتفعت سنة 2018 لتصل إلى 4,52 مليون دولار ثم بعدها إنخفضت سنتي 2019 و 2020 لتصل قيمتها ل 3,90 مليون دولار و 2,51 مليون الدولار على التوالي.

ثانيا: تأثير تقلبات سعر صرف الدينار على الواردات خلال الفترة 2006_2020

دراسة تطور الواردات وسعر الصرف

جدول رقم (6): يوضح مرونة الواردات مقومة بالدولار بالنسبة لسعر الصرف الدينار خلال الفترة (2006-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الواردات	تغيير الواردات	سعر الصرف دج/دولار	تغيير سعر الصرف	مرونة الواردات %
2006	21,34	-	72,64	-	-
2007	27,46	6,12	69,36	-3,28	-6,34%
2008	39,27	11,81	46,56	-22,8	-1,30%
2009	37,02	-2,25	72,64	26,08	-0,10%
2010	40,07	3,05	74,39	1,75	3,416%
2011	47,30	7,23	72,34	-2,05	-6,52%
2012	50,37	3,07	77,56	5,22	0,89%
2013	54,90	4,53	79,38	1,82	3,80%
2014	58,33	3,43	80,56	1,18	4,18%
2015	51,64	-6,69	99,01	18,45	-0,50%
2016	46,72	-4,92	110,37	11,36	-0,82%
2017	61,7	14,98	110,97	0,6	0,07%
2018	65,6	3,9	116,54	5,57	2,52%
2019	59,6	-6	119,35	2,81	-0,92%
2020	51,4	-8,2	126,77	7,42	-2,21%

من خلال النظر إلى الجدول رقم (6) نلاحظ أن هناك تغير في مرونة الواردات حيث سجلت مرونة موجبة في فترات معينة من الدراسة إلا أنه في الغالب كانت المرونة سلبية، حيث كان الإنخفاض في سعر الصرف تأثير موجب ولو بشكل ضعيف فتزايدت حصيلة الواردات خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008 حيث سجلت قيمة الواردات في سنة 2006 قيمة 21,34 مليون دولار وعندما كان سعر الصرف 72,64 دج وفي سنة 2007 زادت قيمة الدينار حيث بلغت 69,36 دج، فسجلت حصيلة الواردات إرتفاع وذلك بقيمة 27,46 مليون دولار كما واصلت بالزيادة لتصل قيمة الواردات 39,27 مليون دولار وذلك سنة 2008 بحيث زاد معها قيمة الدينار مقارنة بالدولار إلى 46,56 دج وكانت قيمته أعلى قيمة مرتفعة خلال طول مدة الدراسة، ليستمر التأثير الموجب لسعر الصرف على الواردات حيث إرتفاع سعر الصرف إلى 72,64 دج وإنخفضت الواردات إلى 37,02 مليون دولار في سنة 2009، وفي سنة 2010 واصل سعر الصرف إرتفاعه مع إرتفاع حجم الواردات

ونلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2014 ذلك الإستمرار في الإرتفاع في حصيلة الواردات على الرغم من الإنخفاض المستمر في قيمة الدينار الجزائري فكانت قيمة الدينار سنة 2012 ب 77,56 دج وقيمة الواردات 50,37 مليون دولار. إلا أنه لاحظنا خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة أس سنة 2015، 2016 ذلك التراجع في حصيلة الواردات المقابلة للإنخفاض في قيمة العملة حيث سجلنا سنة 2015 ما قيمته 51,64 مليون دولار وسنة 2016 ما قيمته 46,72 مليون دولار تقابلها 110,37 دج سعر الصرف هذا التراجع في الواردات على الرغم من إستمرار إنخفاض قيمة العملة راجع إلى سياسة الدولة لتقليل فاتورة الواردات وذلك بوضع قوانين جديدة تحدد الحصص المستوردة، سعياً من أجل النهوض بالإقتصاد الصناعي.

أما في الفترة 2017-2020 نلاحظ من خلال الجدول الذي بين لنا واردات السلع تبعا بتطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي فنلاحظ تغير في الواردات السلعية حيث بلغت سنة 2017، 6,17 مليون دولار ثم 6,56 مليون دولار سنة 2018 أما بالنسبة للسنوات 2019 و 2020 فإنخفضت قيمة الواردات لتصل إلى قيمة 5,96 مليون دولار و 5,14 مليون دولار على التوالي.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن إستخلاص ما يلي:

_ عرفت أنظمة تسعير الدينار العديد من المراحل فبعد أن كان يرتبط بالفرنك الفرنسي أصبح يحدد بعد 1974 على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة ثم تم إتباع التعويم المدار سنة 1996، بهدف تقريب الدينار من القيمة الحقيقية له.

_ أما عن إنفتاح الإقتصاد الجزائري على السوق الخارجية من خلال الواردات من السلع والخدمات والتي تشمل التضخم المستورد، والذي يرتبط بدوره بمدى التركيبة الهيكلية للواردات، فإنه يضع سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار سببا لإرتفاع أسعار الواردات مما يمثل عقبة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة في التوسع والتطور، من بين معوقات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إرتفاع تكاليف الإستثمار (مواد التجهيز).

_ يرتبط التضخم بالعديد من متغيرات إقتصاد منها سعر الصرف بحيث كلما زاد المعروض النقدي يزيد الطلب الكلي الفعال ومنه بحيث زيادة في مستوى الأسعار (التضخم).

_ إتبع الجزائر سياسة إنفاقية توسيعية حيث إرتفع الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة.

_ إنشاء مناخ إستثمار مناسب لإستقطاب الإستثمارات أجنبية المباشرة.

وفي الأخير يمكن القول أن مؤشرات الإقتصاد الكلي ترتبط بعدة علاقات مع سعر الصرف على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة، وهذا حال الجزائر فسياسة سعر الصرف عادة ما تنعكس على التضخم وإستثمار أجنبي المباشر والإنتفاع التجاري والإنفاق الحكومي.

الخاتمة

خاتمة:

إس سعر صرف الدينار الجزائري متغير إقتصادي شديد الحساسية اتجاه المؤشرات الإقتصادية الداخلية و الخارجية، لاسيما أمام تطور السوق العالمية للبتروول، و مع السعي لتحرير التجارة الخارجية من قبل الجزائر، تصبح سياسة صرف الدينار حلقة ربط فعالة بين الإقتصاديات الدولية و الإقتصاد الوطني من خلال تأثيرها الإيجابي على توازن الإقتصاد الكلي، هذا التأثير يتكون عبر علاقات مباشرة أو غير مباشرة بين قيمة الدينار و مؤشرات الإقتصاد الكلي، و قد عرفت أنظمة تسعير الدينار عدة مراحل فبعد أن كان مربوطا بالفرنك الفرنسي أصبح تحديد قيمته بعد 1974 على أساس سلة عملات، و جاء بعده إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية و مراقبة، وصولا به الى التعويم المدار سنة 1996، و كان الهدف من ذلك تقريب الدينار من قيمته الحقيقية و تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي و السعر الموازي، و قد تجسدت أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الذي أعطى إستقلالية أكبر للبنك الجزائر فأصبح يقوم بعدة عمليات هدفها تدعيم العملة الوطنية و ضمان؟ إستقرارها بهدف التأثير الإيجابي على متغيرات الإقتصاد الكلي.

1. إختبار الفرضيات: لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى ما يلي:

_ يؤثر سعر الصرف على التضخم بشكل سلبي لأنه هناك علاقة تبادلية بين معدل التضخم سيؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة مما يؤثر على سعر الصرف فيزداد سعر الصرف والعكس صحيح.

_ التغيير في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لم يساهم في تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر ومنه سعر الصرف لا يؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر.

_ يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية بشكل إيجابي طردي بحيث كلما يزيد سعر الصرف تزيد قيمة الصادرات.

_ هناك أثر إيجابي لسعر الصرف على الإنفاق الحكومي حيث أنه كلما ترتفع قيمة سعر الصرف يزيد الإنفاق الحكومي.

2. أبرز النتائج: ساقطنا هذه الدراسة إلى الوصول إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية نذكر أهمها

_ سعر الصرف حلقة وصل بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات بحيث تتمثل أهم أنواعه في سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي يتأثر بعدة عوامل منها التضخم- الإستثمار الأجنبي المباشر- الإنفتاح التجاري- الإنفاق الحكومي.

_ يرتبط التضخم بالعديد من المتغيرات الإقتصادية منها سعر الصرف بحيث كلما زاد المعروض النقدي يزيد الطلب الكلي الفعال وهذا ينتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار وبالتالي تنقص القوة الشرائية للعملة في الداخل والخارج.

_ أقدمت الجزائر على إدخال تغييرات على الإقتصاد الوطني، حيث أنشأت مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال صدور عدة قوانين تسمح للمستثمرين الأجانب بحرية الإستثمار.

_ إعتاد الإقتصاد الوطني على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات مما يجعله عرضة للصدمات.

_ مساهمة قيمة إنخفاض قيمة العملة الوطنية في إنخفاض الواردات بنسبة قليلة جدا وفي فترة محدودة.

_ إرتباط الإقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار صرف الأورو والدولار في السوق الرسمي والموازي والذي أصبح يشكل تحدي أمام الإقتصاد الجزائري وذلك بسبب الفرق الموجود بين العملتين.

_ انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة إنفاقية توسيعية حيث إرتفع الإنفاق الحكومي من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة.

_ لا تعد أسعار البترول العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار فبحكم الجزائر مرتبطة بالعالم الخارجي توجد عدة عوامل تؤثر في سعر الصرف الدينار مثل الأزمة المالية وأزمة الأورو وأيضا توجد عوامل داخلية تتحكم في تغير الدينار مثل إرتفاع حصيللة الواردات بسبب إرتفاع الطلب عليها.

_ يعد سوق الصرف في الجزائر سوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف العاجلة والآجلة لعمليات العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

3. الإقتراحات: على ضوء النتائج المحصل عليها يمكننا تقديم بعض التوصيات نوجزها في

النقاط التالية

_ يجب القيام بالتعمق في دراسة الإقتصاد الجزائري للقدرة على معرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

_ الإهتمام ببرامج الترويج للمشروعات الإستثمارية الخارجية وضرورة توفر مؤسسات تتسم بالكفاءة والفعالية اللازمة.

_ كتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والعمل على التقليل من فاتورة الواردات وإعادة توزيع الإستثمارات في المجال التجاري الإنتاجي.

_ ضبط معدلات نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بحيث تكون متوافقة مع الطاقة الإنتاجية والإستيعابية الوطنية.

_ العمل على مواصلة الإصلاح ودعم الإستقرار الإقتصاد الكلي والإنقاص من التضخم.

4. أفاق الدراسة: وفي الختام فإن هذه الدراسة مقدمة لمن يهيمه البحث في هذا الموضوع، لذا

نقترح إكمال البحث من خلال بعض الدراسات والمواضيع مقترحتها كالتالي:

_ أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات ؟

_ أثر تقلبات أسعار النفط في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري ؟

_ كيف تساهم إحتياجات الصرف الأجنبي في تحقيق الإستقرار النقدي ؟

المراجع

المراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية

✓ الكتب:

- 1) أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة 2، دار الثقافة، الأردن 2007.
- 2) أسامة بشير الدباغ"البطالة والتضخم ، المقومات النظرية والمناهج السياسية والإقتصادية، دار الأهلية، لبنان 2007.
- 3) أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر 2004-2005.
- 4) أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن مصرية، لبنان 2013.
- 5) إكرام مياسي، الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر، دار همومة الجزائر 2012.
- 6) إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر 2008.
- 7) بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات مصرفية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- 8) بسام الحاجر، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2009.
- 9) بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2003.
- 10) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان 2004.
- 11) جيل برتان عن ترجمة مقلد علي الإستثمار الدولي، منشورات عويدات بيروت، الطبعة 2، 1982.

- 12) حسام علي داود وآخرون، إقتصاديات تجارة الخارجية، طبعة أولى، دار المسيرة والنشر والتوزيع و الطباعة، عمان.
- 13) حسين بن سالم وجابر الزبيدي، التضخم والكساد، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق لنشر والتوزيع، الأردن 2011.
- 14) حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1984.
- 15) حمود الزبيدي، الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة وإنعكاساتها على البلدان العربية جامعة سكيكدة 13-14-ماي-2001.
- 16) خليفة عزي، سعر الصرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، دراسة مقدمة (1985-2008) مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصاد، جامعة المسيلة، الجزائر 2012.
- 17) دومينيك سلفادور، الإقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة 1993.
- 18) سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1994.
- 19) السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر 2009.
- 20) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 21) طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الثانية، 2001.
- 22) عبد الحميد مرغي، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الإستقلال، كلية العلوم الإقتصاد، جامعة جيجل الجزائر.
- 23) عبد السلام أبو قحف، إقتصاديا الأعمال والإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2003.
- 24) عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن 2013.

- (25) عبد المطلب عبد المجيد، إقتصادية سعر الصرف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2016.
- (26) فاطمة السوسي، المالية العامة " موازنة الضرائب ، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ، لبنان 2005.
- (27) قاسم هاشم صبيحة وآخرون، التحوط المالي لمخاطر أسعار الصرف بإستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق 2009.
- (28) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصاد الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003.
- (29) كامل دريد آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان الأردن 2011.
- (30) مجيد عدنان زكي أمين، الإقتصاد الدولي النظرية والتطبيق، دار الإثراء لنشر والتوزيع، الأردن 2010.
- (31) مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 2006.
- (32) محمد بلقاسم حسن بهلول (تخطيط تنمية وإعادة تنظيم مساريها في الجزائر أبناء قطاع إقتصادي عمومي رائد)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
- (33) محمد عبد العزيز عبد الله عيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء إقتصاد إسلامي ، دار النفائس، الأردن ، الطبعة 1، 2005.
- (34) محمد كمال الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي" منشأة المعارف، مصر 2004.
- (35) محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبوظبي، صندوق النقد الدولي 2004.
- (36) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
- (37) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة 1997.

(38) مصطفى درشدي شيحة، الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)، الدار الجامعية الجديدة، مصر دون سنة نشر.

(39) نوال عبد الكريم الأشهب التجارة الدولية، دار أمجد لنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2015.

✓ الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات:

(1) سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم إقتصاد، جامعة باتنة 1، 2016 _ 2017.

(2) علي بوعبد الله، أثر الأسواق المالية الناشئة على إستقرار سعر الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الإقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر 2013-2014.

(3) فاطمة الزهراء بن مجودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الإقتصاد (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصاد تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2009-2010.

ب- المذكرات:

(1) إيتسام عليوش قريوع، أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الإخوة بارش للإستيراد والتصدير، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر 2011-2012.

(2) بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل ترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 1990_2014، مذكرة ماجستير كلية علوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة العربي التبسي الجزائر 2006.

- (3) حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية علوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر 2015.
- (4) طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم بأسلوب حديث لسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994_2003 مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، جامعة حبسية بوعلي، الشلف 2004_2005.
- (5) عبد الجليل شليق، إستخدام أدوات السياسات المالية في ضبط التضخم في الدولة النامية ، دراسة حالة الجزائر 1996، مذكرة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر 2012.
- (6) عماد الدين صبحي السيد، إنعكاسات صدمات الصرف على حركة الأسعار في ظل السياسة النقدية حالة مصر، مذكرة ماجستير في التجارة، مصر 2009.
- (7) عمار جعفري، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر لفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2012-2013.
- (8) محمد أمين بريري، سياسة التحرير التدريجي لدينار وإنعكاساته على تطور وصعبة عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، تخصص نقود ومالية، قسم علوم إقتصاد، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر 2004-2005.
- (9) محمد ترقو، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال للدول النامية دراسة قياسية(تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، تخصص مالية وإقتصاد دولي، كلية علوم إقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر 2011-2012.
- (10) محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2014.

- (11) مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية دولية، كلية علوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة دكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة، جامعة تلمسان، الجزائر 2011-2012.
- (12) مراد عبد القادر، دراسة أثر التغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية علوم إقتصاد وتجارة وتسيير، جامعة قاصري مرياح، ورقلة 2011.
- (13) نادية سحاب، التوازن النقدي وسعر الصرف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصاد، فرع الإحصاء والاقتصاد التطبيقي شعبة التحليل الاقتصاد، كلية علوم اقتصاد والتسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر 2008-2009.
- (14) ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصاد، جامعة وهران الجزائر 2013-2014.

✓ المجالات والدوريات:

- (1) الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 64 الموافق للربيع الثاني عام 1414.
- (2) إعتصام جابر الشركجي، ومحمد علي إبراهيم العماري، إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي بإستخدام أدوات التحوط المالي : دراسة تحليلية مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلة الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، جامعة بغداد، العراق 2013.
- (3) بن البار محمد، علي سنوسي، أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986 _ 2014) دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية الإقتصاد والتسيير وعلوم تجارية، العدد، 16، 2016، جامعة المسيلة الجزائر.
- (4) ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009.

✓ الملتقيات:

- 1) محمد أمين بربري، البعد الإقتصادي لتحديد سعر صرف دينار جزائري، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، كلية علوم الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 20-02-2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1) kartus: <Economie de taux de change, Economica paris, 1997.
2) Vicent debels, et autres, les risques financées de l'entreprise
Edition economica, paris, France 1992; p: 266.

ثالثا: مراجع الأنترنت

- 1) عبد الحميد مرغيت، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الإستقلال"،
كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل الجزائر،
-05-20، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01>
2023، 13:30 مساءا.